القدس
المقاومة الفلسطينية والتغير السلمي
١٩٦٧-١٩٩٤

آن لاتندريس

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، مؤسسة أهلية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، وتهدف الى إعداد ونشر بحوث وأوراق عمل، تبرز التعددية الفكرية والمنهجية الفلسطينية، وتعقد ندوات فكرية ودورات تعليم وتدريب في دراسات الشؤون الدولية في إطار من الحرية الأكاديمية.

ان ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحثة الشخصية، ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدمت الباحثة آن لاتندريس هذه الورقة في ندوتين متتاليتين عقدتا في مقر الجمعية بالقدس في ١٨ نيسان و ٢٠ حزيران ١٩٩٤، بحضور نخبة من الأكاديميين ومجموعة عمل معنية بقضية القدس وذلك ضمن برنامج الجمعية السنوي حول "القدس" للعام ١٩٩٤.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية
الطبعة الأولى - نيسان (ابريل) ١٩٩٥

مطبوعات PASSIA
فاكس: ٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢ هاتف: ٨٩٤٤٢٦-٢-٩٧٢

ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس

المحتويات

تمهيد ٤

١. مقدمة : حول الحركات المدينية بايجاز ٥

٢. عملية (أسرلة) القدس الشرقية ودمجها البلدي ١٧

٣. أوجه الاستراتيجية، وأعمال المقاومة الفلسطينية في القدس الشرقية ٢٣

أ- المركزية الجغرافية.

ب- المركزية السياسية والرمزية.

ج- المقاومة ذات البعد المزدوج: الوطني والمحلي.

د- الوضع الخاص بالمجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية.

٤. الفترات الزمنية الخاصة بنشاطات واستراتيجيات المقاومة الوطنية والمحلية ٢٩

الفترة الأولى - ١٩٦٧ - ١٩٧٤ الحفاظ على المؤسسات العربية.

الفترة الثانية - ١٩٧٥ - ١٩٨٧ الصمود مقابل والمقاومة الشعبية.

الفترة الثالثة - ١٩٨٧ - ١٩٩١ الانتفاضة.

الفترة الرابعة - ١٩٩١ - ١٩٩٤ المفاوضات

٥. الخاتمة ٥٨

تمهيد

تأتي هذه الدراسة كجزء تمهيدي لدراسة ميدانية سوف تشكل اطروحه اكاديمية للحصول على الدكتوراه في الدراسات المدينية من جامعة كويبيك في مونتريال بكندا، ويجري البحث الميداني بدعم من مركز البحث التنموي الدولي International Development Research Centre ومقره في أوتاوا، وكذلك من مؤسسة (FCAR) Fonds Pour L'Aide a la Recherche في كويبيك، والباحثة السيدة آن لاتندريس اعدت هذه الورقة خلال فترة انتسابها الى جامعة بيرزيت في الضفة الغربية.

وتكتسب هذه الدراسة مادتها من البحث الذي يركز أساسا على دور العوامل الاجتماعية المختلفة في عملية التحول المديني. ولعل هذه المشكلة المثارة حاليا، في مدن الشمال، وفي مدن الجنوب أيضا، بحاجة الى تحقيق يجري في دور المجتمع المديني، مع التركيز بشكل خاص على دور حركات المواطنين في العناية برغباتهم وحاجاتهم، وكذلك في إدخال الديموقراطية الى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المدينية.

وتسعى هذه الدراسة الى الاسهام بتواضع في تفكير وممارسة المنظمات الفلسطينية المختلفة التي تركز جهودها على الحفاظ على القدس الشرقية، أرضا ومجتمعا وهوية، كما يحدونا الأمل بأن تشكل هذه الدراسة ، مساهمة في حقل البحث والمبادرات على الأرض، الجارية في الجنوب والشمال على حد سواء دفاعا عن مبدأ "الحق للمدينة" كما قال هنري ليففر (Henri Lefebure).

١

مقدمة:
حول الحركات المدينية بايجاز

تستهدف دراسة الحركات المدينية[١]، أو الحركات المدينية الاجتماعية[٢] التي بادر اليها علماء الاجتماع في أواخر السبعينات من هذا القرن، استكشاف ما يقوم به سكان المدن في عملية تغير مدنيتهم. اذ أصبح من المعترف به في علم الاجتماع المديني، بأنه لا يمكن تعريف المدن من خلال هياكلها الاقتصادية و/أو التكنولوجية، بل يتوجب تحليلها ضمن سياقها الاجتماعي-الثقافي، الذي يشكل قوة محركة للقوى المتعارضة (أي مجموعات العوامل المختلفة) ضمن زمن ومكان محددين.

قال كاستيلز CASTELLS :

---

[١] انظر: Pickvance, Chris, 1985, "The Rise and Fall or Urban Movements and the Role of Comparative Analysis", in Environment and Planning D. Society and Space, no. 3, pp. 31-53.

[٢] انظر: Castells, Manuel, 1983. The City and the Grassroots, Berkeley, University of California Press, 450 pages.

(المدن، مثلها في ذلك مثل كل الحقائق الاجتماعية، هي نتاجات تاريخية، ليس فقط في وجودها المادي، بل وفي معناها الثقافي والدور الذي تقوم به في التنظيم الاجتماعي وحياة الناس. ولعل البعد الأساس في التغير المديني، هو ذلك الجدال ما بين الطبقات الاجتماعية والعوامل التاريخية حول معنى (مديني)، وأهمية الأشكال المكانية في البنية الاجتماعية، ومحتوى المدن ومرتبتها ومصيرها بالنسبة للبنية الاجتماعية كلها. فالمدينة أية مدينة، هي ما يقرر المجتمع التاريخي أن تكون عليه، ومديني هو المعنى الاجتماعي الذي يتسبه مجتمع معرف تاريخيا[٣] الى شكل مكاني محدد).

واذا كانت المدينة، وأرضها وأداؤها وشكلها، هي كلها نتاج عملية تاريخية اجتماعية–ثقافية، تتنافس فيها العوامل المختلفة على المدى القصير والبعيد، فان تحليل عملية التحول المديني يجب ألا يأخذ بالحسبان أعمال المجموعات المسيطرة وحسب، بل أعمال المجموعات المسيطر عليها أيضا. ومع ذلك فان اولئك الخاضعين لسيطرة طبقات اجتماعية فقيرة، أو مجموعات من الأقليات العرقية، أو شبانا أو نساءا أو ما الى ذلك، بامكانهم أن يطرحوا تعريفات بديلة للمدينة، وممارسات بديلة، من خلال معارضتهم النشطة للطبقة الحاكمة.

لقد ناقشت دراسات عديدة التجارب المختلفة للحركات المدينية، وسلطت الضوء على أعمال مجموعات المواطنين التي تتجند جماعيا حول مواضيع مدينية سواء في الدول الصناعية أو في دول الجنوب. لقد حاول مانويل كاستيلز Manuel Castells في

---

٣ المصدر السابق. ص ٣٠٣.

كتابه المدينة والقاعدة الشعبية The City And the Grassroots، أن يظهر كيف أن العمل الذي تقوم به حركات المواطنين، يمكن أن يؤدى الى تغيير اجتماعي مديني، يربط التغييرات المدينية والسياسية والثقافية، ضمن سياق عملية تحول اجتماعي أوسع. ومع ذلك، فان الدراسة المطولة، والبحث التجريبي قادا كاستيلز الى نتيجة تقول بأن العمل الجماعي الذي تقوم به حركات المواطنين، يؤدي الى تحول اجتماعي أوسع، في حالات إستثنائية نادرة فقط[٤]. وعلى نطاق ضيق، فان الحشد المديني يمكن أن يساعد في إصلاح أنظمة سياسية محلية، وتحسين مرافق وخدمات عامة، وإدخال الديموقراطية الى حياة المدنية الاقتصادية والسياسية.

عاد البحث في الحركات المدينية واكتسب شعبية في أواخر سنوات الثمانينات، مع انتشار الأزمات المدينية في مدن الجنوب والشمال في العالم. لقد اختلفت هذه الأزمات في شكلها وقوتها، كما اتسمت بعدم توفر بنية تحتية مدينية، وبعدم توفر خدمات كافية في مواجهة متطلبات الاسكان والمواصلات ومعالجة النفايات، وكذلك بوجود مشاكل مالية كبرى، تعاني منها مؤسسات الحكم المحلي. ووراء هذه الاعراض، كانت عملية إعادة الهيكلية الاقتصادية العالمية، التي قادت الى ابتعاد الدولة عن عدد من القطاعات[٥]. إن عجز الدول عن حل مشاكلها، والاستجابة لحاجات شعوبها، وفرض بعض الدول سياسات هيكلية تعديلية، قادت كلها مجموعات المواطنين الى أن

---

[٤] المصدر السابق. ص. ٣٢٨-٣٢٩.

[٥] انظر: . La ville partout en crises, Maniere de Voir, Le Monde Diplomatique, Paris, 1991. 13,

تتولى الاهتمام بحاجاتها الخاصة[٦]. لقد أسهم هذا السياق في ولادة مبادرات جماعية، قادتها الحركات المدينية. وبعيدا عن التوجهات السابقة، لم تعد مطالب مجموعات المواطنين تتركز على الطعام والمسكن والمواصلات والمرافق العامة والثقافية، بل أخذت تتركز على نشاطات تهدف الى إيجاد خدمات، وخلق سوق عمل وإقامة مشاريع مولدة للدخل وتوفير القروض لذوي الدخل المتدني، وممارسات جماعية أخرى تتعلق بالتنمية المحلية.

ومع أن مفهوم التنمية المحلية يشمل ممارسات مختلفة، تنبع من حقائق اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مختلفة، الا أنه يفهم من التنمية المحلية هنا، بأنها تشمل مبادرات جماعية مختلفة، تقوم بها المجتمعات المحلية على نطاق جغرافي ضيق[٧].

ويمكن أن تبادر الى التنمية المحلية مجموعات سياسية و/أو اقتصادية مهمشة، وذلك لتأمين حاجاتها اليومية. كما يمكن أن تشمل التنمية، التنسيق والشراكة بين مجموعات وعوامل مختلفة[٨]. ويعتبر الاحساس بالانتماء الى مجتمع محدد وهويات ثقافية

---

[٦] Stern, Richard, et al. 1992. Une problematique urbaine: le defi de l'urbanisation pour l'aide au developpment, Toronto, Center for Urban and Community Studies, pp.249

[٧] Bullick, Lucie, under the direction of Boucher, Nicole, 1992. Le developpement local. Revue-synthese de la litterature recente, Quebec, Universite Laval, p. 8.

[٨] من الأمثلة على ذلك، ممثلون من المجلس البلدي، والغرفة التجارية أو مؤسسات اقتصادية، واناس من الجمعيات الشعبية أو لجان الأحياء.

أنظر: Lemelin, Andre and Morin, Richard, 1991. "L'approche locale et communautaire au developpement economique des zones defavorisees: le cas de Montreal" in Cahiers de geographie du Quebec, vol. 35, no. 95, pp. 285-306.

نتيجة الرسوخ في منطقة جغرافية صغيرة بشكل خاص، هو أحد العناصر الأساس التي تقود الى التنمية المحلية[٩].

يتزايد عدد الباحثين الذين يولون اهتمامهم للممارسات المدينية الجماعية في الدول النامية[١٠]، وخاصة في أمريكا اللاتينية[١١] وفي آسيا، والى درجة أقل في افريقيا[١٢]. وفي مقابل ذلك توجد دراسات قليلة حول الحركات المدينية في دول عربية في المشرق، مثل الاردن وسوريا ومصر ولبنان والمناطق الفلسطينية المحتلة[١٣]. إلا أن الصراعات، كالحروب والاحتلالات في لبنان، وكذلك لصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، التي نشبت في هذه المنطقة طوال أكثر من خمسين عاما، الهمت بعض مجموعات المواطنين بأن تتولى أمر حاجاتها بنفسها. إن دراسة الفعاليات الفلسطينية في القدس

---

[٩] Michel Bassand et al., 1986. Innovation et changement social, Lausanne, Presses ploytehcniques romandes, 136 pages.

[١٠] Schuurman, Frans and Van Naerssen, Ton, 1989. Urban Social Movement in the Third World, London, Routeledge, 233 pages.

[١١] انظر: Favereau, Lous and Frechette, Lucie, 1991. "L'organisation communautaire avec des communautes locales en Amerique latine", dans Laval Doucet and Favreau, Louis, (Ed.), Theorie et pratiques en organisation communautaire,Sillery, Presses de l'Universite du Quebec, pp. 415-436.

Favereau, Louis, 1991. "Pratiques d'organisations communautaire en Amerique latin. Les mutations en course" in Nouvelles pratiques sociales, vol. 4, no. 1, pp. 81-96.

[١٢] Friedman, John, 1988. Life, Space and Economic Space. Essays on Third World. New Brunswick, Transaction Books, 322 pages.

[١٣] .Brown , Kenneth, 1989, Etat, Ville et Mouvements Sociaux an Maghreb et an Moyen-Orient , Paris L'Harmattan, 346 pages.

الشرقية[١٤]، منذ أن ضمت السلطات الاسرائيلية المدينة سنة ١٩٦٧، مثيرة بشكل خاص.

هذه الحالة من النضال المديني شاذة، حيث أنها تتم على أرض تم ضمها والسيطرة عليها بالقوة. ومع ذلك فانها تستعرض الأساليب المختلفة من أجل البقاء في الظروف الجديدة الناتجة عن الضم، وكذلك أيضا، ممارسات مختلفة من المقاومة، سواء أكانت مقاومة عفوية أم منظمة، جماعية أم فردية، ضد عملية الأسرلة التي تعرضت لها المناطق[١٥]. وتظهر الفعاليات الفلسطينية في القدس الشرقية أيضا، الجهود التي بذلتها المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والدينية، والجمعيات المهنية والخيرية والثقافية والمجتمعية، استجابة للحاجات، ولحماية هوية المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية. ولكي نفهم ذلك على نحو أفضل، فانه ينبغي النظر الى هذه النشاطات المحددة على المستوى المحلي ضمن السياق الأوسع للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي. وكما سنرى فيما يلي، فان النضال الوطني الفلسطيني، لعب دورا كبيرا في تشكيل فعاليات المقاومة في القدس الشرقية.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على ما تقوم به العوامل الفلسطينية المختلفة في القدس الشرقية، لاظهار أن عملية هدم وإعادة بناء هيكلية المدينة، ليست

---

١٤ تشير القدس الشرقية هنا الى البلدة القديمة، والمناطق السكنية والتجارية التي كانت تحت السيطرة العربية الاردنية والى ٢٨ قرية من الضفة الغربية ضمتها السلطات الاسرائيلية.

١٥ Glavanis, Pandeli, 1989. "Jerusalem: Colonisation or Reunification? Facts, Politics and Ideology in an Urban Setting" in Brown, Kenneth et al. (Ed.), Etat, villes et movements sociaux au Magreb et au Moyen-Orient" Paris, L'Harmattan, pp. 198-213.

ببساطة نتيجة للهيمنة الاسرائيلية منذ ١٩٦٧، بل أنها تعكس عملية ديالكتيكية (جدلية) بين الفلسطينيين والاسرائيليين، مع استفادة اسرائيل الواضحة من ميزان القوى. وبشكل أكثر دقة، فان مصطلح "الهدم وإعادة البناء" يشير الى عملية تحول البنى المختلفة، جغرافية وديموغرافية، وجغرافية واقتصادية وسياسية-أيديولوجية، وكذلك الثقافة التي تعطي معنى وشكلا للمدينة. عملية التحول هذه هي عملية تاريخية تتطور في آن معا، على المدى القصير والطويل. سكان المدينة منخرطون بنشاط في هذه العملية، من خلال عملهم في الأطر المختلفة. ويعني مصطلح الهدم وإعادة البناء بأن عملية التحول التي جرت منذ إقامة دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، وبشكل أكبر منذ ضم القدس الشرقية سنة ١٩٦٧، كانت لها تأثيرات عميقة على بنى المدينة المختلفة، من أجل إعادة بنائها على نحو مختلف.

وبكلمات اخرى، فان القدس مدينة وسكانا، كانت قبل إقامة دولة اسرائيل تنتمي الى بيئة المشرق العربي الاجتماعية والثقافية الأوسع. كانت القدس بلدة عربية ريفية صغيرة، تقطنها مجموعات من أديان مختلفة وكانت أهميتها في المنطقة مستمدة من أهميتها التاريخية أساسا ووجود الأماكن المقدسة فيها. وكانت المدينة مكانا تواجدت فيه المكاتب الادارية، كما كانت مسكنا لكبار مالكي الأرض، وعائلات عربية وفلسطينية بارزة. وبالامكان القول أنه رغم صغر حجم القدس، فقد كان لها تأثير خاص في المنطقة[١٦].

---

[١٦] Schôlch, Alexander, Palestine in Transformation 1856-1882, Studies in social, economic and political development, 1993 pp. 119-133.

أدت إقامة دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، الى تقسيم المدينة والى الضم القسري من جانب واحد للقدس الغربية تحت سيطرة السلطات الاسرائيلية، كما أدت التغييرات الجغرافية الاسرائيلية، الى هدم البنى الاهلية، التي تشكل المدينة، وذلك من أجل جعلها مدينة "اسرائيلية" . إن الهدف الأساس للسياسات الاسرائيلية على المستويين القومي والمحلي هو أسرلة المدينة من خلال خلق حقائق على الأرض، تظهر أن أرض القدس وسكانها وثقافتها تخص اسرائيل[١٧] . ومن خلال التغييرات القانونية والجغرافية، دمجت اسرائيل القدس الشرقية في المنطقة التي تعرف الآن بانها اسرائيل . ولتحقيق أغلبية سكانية في القدس الشرقية يتم تشجيع اليهود على السكن في المدينة . لقد جرى خلق وفرض معان ورموز حضارية جديدة، من خلال تغيير أسماء الشوارع والمتنزهات ومن خلال الحفريات والبحث التاريخي، كما أعيدت كتابة تاريخ المدينة لاظهار أن القدس هي "العاصمة الأبدية لاسرائيل"[١٨] . وأخيرا، قام الاسرائيليون بفصل القدس عن بيئتها العربية الأوسع، لوضعها في بيئة اسرائيلية[١٩] .

ومع أنه كانت للتغييرات الاسرائيلية هذه تأثيرات جوهرية كبرى على تحول المدينة، ورغم أن العوامل الاسرائيلية تحظى بميزات القوة، إلا إنني أجرؤ على القول، بأن تحول القدس الشرقية هو نتيجة لعلاقة جدلية بين الاسرائيليين والفلسطينيين . وباختصار

---

١٧ نشرت مقالات عديدة حول هذا الموضوع، رغم أن معظم المؤلفين يتحدثون عن التهويد لا عن (الأسرلة).
دمير، ميشيل، ١٩٩٤، الأسلام واسرائيل :الوقف الأسلامي والدولة اليهودية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، واشنطن، الجزء ٢٢، العدد ٣، ص ٧٨-٩٥.

١٨ بنفنيستي، ميرون، ١٩٧٦، القدس: المدينة الممزقة، القدس، ص ٢٣٤.
دمير، ميشيل، ١٩٩٤، الاسلام واسرائيل، المصدر السابق

١٩دي يونغ، جان ١٩٩٢، القدس، مدينة تحت الحصار، مجلة شلنج، الجزء ٣ العدد ١، ص ١٤-١٧

"فان عملية الهدم وإعادة البناء" لم تقررها ببساطة، التغييرات الاسرائيلية، بل قررتها الأعمال المتعارضة للفلسطينيين والاسرائيليين. ولذا، فانه من أجل أن نفهم عملية تحول القدس الشرقية منذ ١٩٦٧ بشكل صحيح، فانه من المهم، أن نأخذ بالاعتبار الفعاليات الفلسطينية في القدس الشرقية. وسأثبت أنه من خلال المحافظة على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات المهنية والمجتمعية والخيرية والثقافية والدينية، التي كانت قائمة قبل ضم المدينة، ومن خلال إقامة مؤسسات جديدة، تمكن الفلسطينيون أن يحموا أنفسهم ضد سياسة الدمج التي تمارسها بلدية القدس الى جانب خلق ظروف خاصة ضرورية للتنمية المحلية في القدس الشرقية. ومن المفارقة أن نجد أنه بينما تستند السياسة الاسرائيلية في القدس الشرقية الى الممارسات الخاصة بالارض وبالسكان، فاننا نجد أن المقاومة الفلسطينية هي أضعف ما تكون عليه، وأقل تنظيما أيضا في هذين المجالين.

ربما شكل توجهنا هذا تحديا لمعظم الدراسات الخاصة بالقدس. فرغم أن باحثين من أمثال ميرون بنفنستي وسارا كامينكر وجيرشون باسكين، يعترفون بأن المشاكل في القدس مرتبطة بالصراع القومي، فان أغلبية الباحثين الاسرائيليين يفترضون أن القدس مدينة موحدة تحت سلطة الدولة الاسرائيلية، ولذا فانهم يعتبرون المشاكل بين الفلسطينيين والاسرائيليين في المدينة، صراعات "عرقية-داخلية"[٢٠]. وترى هذه

---

[٢٠] Benvenisti, Meron, 1983. Jerusalem. Study of a Polarized Community, Jerusalem, the West Bank Data Base Project, 127 pages.
Benvenisti, Meron, 1981. "Dialogue of action in Jerusalem" in The Jerusalem Quarterly, no. 19, Spring, pp. 10-12.
Romann, Michael and Weingrod, Alex, 1991. Living together Separately. Arabs and Jews om Contemporary Jerusalem, Princeton, Princeton University Press, 258 pages.

الافتراضات في المشاكل الناجمة على المستوى المحلي، بأنها نتيجة عدم المساواة في الخدمات، التي تقدمها البلدية والحكومة الاسرائيلية للعرب من جهة، والاسرائيليين من جهة أخرى. وبالتالي فان هؤلاء الباحثين ينادون بتوفير مخصصات أكبر للشؤون العربية، وتشجيع العرب على إدارة الأحياء تحت السيادة الاسرائيلية. لقد طور رئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليك، ١٩٦٥-١٩٩٣ هذه الفكرة بقوة[٢١].

يميل الباحثون الفلسطينيون الى الاعتقاد بأن تحول القدس الشرقية منذ ١٩٦٧، كان وما زال رهنا بما تقرره أعمال السلطات الاسرائيلية المختلفة فقط، سواء على المستوى السياسي أو البلدي، وما تقرره قطاعات معينة في المجتمع المدني الاسرائيلي، وخاصة المستوطنون[٢٢].

ومع أن التغييرات الاسرائيلية في القدس الشرقية هي بعد مهم في عملية التحول، إلا أن مثل هذا التوجه يعتبر الفلسطينيين بمثابة ضحايا، أو مراقبين سلبيين للممارسات الاسرائيلية في القدس الشرقية. ومع ذلك، فمن خلال وجودهم نفسه، وبقائهم ومقاومتهم (أسرلة) أرضهم، فانه كان للفلسطينيين تأثير على عملية تحول المدينة. العلاقة الجدلية التي عارض من خلالها الاسرائيليون والفلسطينيون بعضهم بعضا، فيما يتعلق بالادعاءات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية والثقافية (بما في ذلك

---

[٢١] Cohen, Shaul Ephraim, 1993. The Politics of Planting. Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery, Chicago, The University of Chicago Press, 203 pages.
Kollek,. Teddy, 1981. "Jerusalem: Present and Future", in Foreign Affairs, Summer, p. 1041.

[٢٢] مقابلة مع د. مهدي عبد الهادي، وابراهيم مطر، القدس.

الدينية) يجب أن يتم فحصها من أجل التوصل الى فهم أفضل لعملية الهدم وإعادة البناء في القدس الشرقية. وضمن إطار كهذا، بامكان المرء أن يقوم بالتحليل الأكثر خطورة، لاشكال المقاومة الفلسطينية المختلفة، على المستوى المحلي وتقويم جهود الفلسطينيين الهادفة الى المحافظة على القدس مكانا وهوية.

٢

عمليات الأسرلة والدمج البلدي في القدس الشرقية

في أعقاب حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧، قامت الدولة الاسرائيلية بضم القدس الشرقية بالقوة، بعد أن كانت تحت الحكم الاردني مدة تسع عشرة سنة. كان هدف اسرائيل الرئيس هو "توحيد" القدس تحت السيادة الاسرائيلية، واعتبارها "العاصمة الأبدية" لاسرائيل. لقد بادرت السلطات الاسرائيلية من أجل فرض سلطتها على المدينة كلها، الى عملية "أسرلة" تتفق مع المشروع السياسي والأيديولوجي المتعلق بخلق "أرض اسرائيل" أو "اسرائيل الكبرى"[٢٣].

---

٢٣ استخدم مصطلح "الأسرلة" بدل "التهويد"، لتأكيد الأهداف السياسية والأيديولوجية لدولة اسرائيل التي تشمل النواحي الدينية والعرقية ولكنها لا تقتصر عليها.

دمبر، ميشيل، ١٩٩٤، الأسلام واسرائيل، المصدر السابق.

شروع "الأسرلة" هذا اشتمل على عنصرين أساسين، الأول هو الدمج الجغرافي للقدس الشرقية في المنطقة الاسرائيلية المقامة سنة ١٩٤٨، أما الثاني فهو خلق أغلبية سكانية يهودية في القدس الشرقية ليكون من المستحيل إعادة تقسيم المدينة[٢٤].

وقد شمل مشروع "الأسرلة" هذا على أرض الواقع، ضم ٢٨ قرية فلسطينية في الضفة الغربية، وإقامة مستوطنات حول القدس الشرقية فصلت القرى المجاورة عن المدينة، وهدم حي المغاربة في البلدة القديمة ليتسنى بناء الحي اليهودي، وكذلك إقامة مبان وأحياء سكنية للاسرائيليين فقط، وإنشاء شبكة من الطرق التي تخدم المستوطنات وتوحد الأجزاء الغربية والشرقية من المدينة[٢٥].

الى جانب هذا المشروع، تبنى رئيس البلدية السابق تيدي كوليك، سياسة دمج السكان الفلسطينيين في الحياة البلدية "للقدس الموحدة". ففي سنة ١٩٦٧ قررت السلطات الاسرائيلية إعطاء السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية وضعا يمنحهم الحق بالمشاركة في الانتخابات البلدية، والاستفادة من الخدمات المختلفة التي تقدمها

---

[٢٤] بنفينستي، ميرون، ١٩٧٦، القدس: المدينة الممزقة. المصدر السابق ص ١١٢-١١٤.

رومان، مايكل، ١٩٩١، العيش معا منفصلين: العرب واليهود في القدس الحديثة. المصدر السابق ص ٢١.

[٢٥] عبد الهادي، مهدي، ١٩٨٤، افكار حول السياسات والممارسات الاسرائيلية في القدس، مركز الشؤون الدولية، جامعة هارفارد، كمبريدج، ص ٦٠.

براون، اليسون وآخر، ١٩٩٢، المصدر السابق ص ٨.

البلدية كالتأمين الصحي والمساعدة الاجتماعية وما الى لك[٢٦]. وقد ميز هذا الوضع سكان القدس رسميا عن سكان بقية المناطق المحتلة، رغم أنه لم يساوهم بالاسرائيليين في القدس. وبرغم الوضع الخاص والحقوق التي قدمتها البلدية الاسرائيلية لسكان القدس الشرقية، إلا أن ظروف معيشتهم تختلف الى حد كبير عن ظروف معيشة السكان الاسرائيليين في المدينة. لقد اعترف رئيس البلدية الجديد يهود اولميرت الذي انتخب سنة ١٩٩٣، والمعروف بأن عضو يميني في الليكود، بأن ظروف معيشة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية يجب أن تتحسن[٢٧]. وبسبب مصادرة الأرض، والتنظيم الهيكلي الذي يمنع الفلسطينيين من بناء بيوت جديدة، وبسبب الصعوبات العديدة التي تواجه الفلسطينيين في الحصول على رخص بناء، فان النقص في أماكن السكن يعتبر أحد المشاكل الأكثر إلحاحا في المدينة.

في مناسبات عديدة، منح رئيس البلدية بعض الوجهاء الفلسطينيين دورا نشطا في إدارة شؤون البلدية. ففي سنة ١٩٦٨ حصل كوليك على تعاون المخاتير الذين كان دورهم يتمثل في بناء علاقات بين مجتمعهم والبلدية[٢٨]. وقد اقيمت علاقة معينة بين

---

[٢٦] رومان، مايكل، ١٩٩١، المصدر السابق ص ٢١.

[٢٧] هاتمان، بيل، ١٩٩٤، "رئيس البلدية يركز نظره على خارطة البلدية"، صحيفة الجروزلم بوست، ٩ ايلول ١٩٩١ ص. ب٣.

صحيفة الجروزلم بوست، ٩ ايلول ١٩٩١، ص، ب٣.

[٢٨] بنفنستي، ميرون، المصدر السابق ١٩٧٦، ص ١٣٩-١٤٠.

رومان، مايكل، المصدر السابق ١٩٩١، ص ١٩٨-٢٠٠.

الفلسطينيين والبلدية الاسرائيلية، إلا أن هذه الروابط لم تكن كافية لتوفر لرئيس البلدية سبل الادعاء بأن هناك مشاركة فلسطينية في الشؤون البلدية. وفي سنة ١٩٨٠، أنشأت البلدية ما يسمى بالعبرية (منحالوت) أو مجالس لأحياء[٢٩]، في محاولة لجعل الادارة البلدية تنهج نهجا لامركزيا، واشراك ممثلين محليين من كل حي من الأحياء، لادارة الشؤون المحلية الخاصة بهم. وكان رئيس البلدية يأمل بذلك أن يشرك بعض الفلسطينيين دون أن يؤجج الصراع السياسي حول القدس، ومن بين مجالس الأحياء الثلاثة عشر في منطقة "القدس الكبرى"، اقيمت ثلاثة مجالس فقط في الأحياء العربية، في بيت صفافا وبيت حنينا والطور.

هاتان المجموعتان، من مجالس الأحياء ومن المخاتير، لم تعتبرهما لا البلدية ولا الفلسطينيون بانهما تمثلان المجتمع الفلسطيني. فقد اتهم القادة والنشطاء الفلسطينيون هذه المجالس بالتعاون مع السلطات البلدية، ولذا فانها لم تحصل على الدعم الكامل للقيادة الوطنية الفلسطينية[٣٠]، ولهذه الأسباب، الى جانب عدم توفر خبرة كافية لديهم

---

٢٩ Benziman, Uzi, 1980. "Israeli Policy in East Jerusalem after the reunification" in Kraemer, J.L., Ed., Jerusalem Problems and Prospects, New York, Praeger, p. 106.
Shlomo Hasson, 1991. "The Many Faces of Neighborhood Government" in The Review of the Jerusalem Institute for Israel Studies, no. 4, pp. 11-16.

٣٠ ندوة دراسية في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA في ١٨ نيسان ١٩٩٤.

Kollek, Teddy, 1981. "Jerusalem: Present and Future" in Foreign Affairs, Summer, pp. 1044-1045.

في مجال الادارة المحلية والديموقراطية المحلية، فان دور وسلطة مجالس الأحياء كانا محدودين جدا[٣١].

وأخيرا، فانه بالامكان التأكيد على أن تجربة مجالس الأحياء لم تقدم أي شيء من شأنه تحسين علاقة رئيس البلدية الاسرائيلي مع المجتمع الفلسطيني كما كان يخطط ويأمل.

[٣١] مقابلة مع سارة كامينكر، مخططة مدينية ومستشارة سابقة في بلدية القدس الاسرائيلية، كانون الثاني ١٩٩٥.

٣

أوجه الاستراتيجية وأعمال المقاومة الفلسطينية في القدس الشرقية

هناك أربعة عوامل تحدد ممارسات واستراتيجيات المقاومة الفلسطينية الهادفة الى حماية أرض القدس الشرقية وهويتها . هذه العوامل هي :

أ- المركزية الجغرافية

تحتل القدس تاريخيا موقعا مركزيا في الأرض الفلسطينية، (حيث أنها توحد المجتمع وأرضه)[٣٢] . كانت القدس مركزا إداريا خلال الفترة العثمانية، الى جانب كونها مركزا للمؤسسات الدينية الرئيسة للأديان الثلاث. ورغم حجمها القروي، وعدم أهمية بنيتها الاقتصادية التحتية، فانها شكلت بالنسبة لفلسطينيين مركزا لنشاطاتهم الادارية والدينية

[٣٢] Kellerman, Aharon, 1993. Society and Settlement. Jewish Land of Israel in the Twentieh Century, New York, State University of New York Pree, p. 139.

والسياسية[٣٣]. لقد جهد الاحتلال منذ ١٩٦٧ لوضع القدس الشرقية في مركز ينفصل شمال الضفة عن جنوبها. إن الاغلاق اللامحدود للقدس، الذي تفرضه السلطات الاسرائيلية بالقوة منذ آذار ١٩٩٣، يمنع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول القدس الشرقية. هذا الاجراء يتجدد باستمرار ويترك آثارا اقتصادية واجتماعية خطرة على الفلسطينيين عامة وعلى مجتمع القدس الشرقية أيضا. كما يقسم الاغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة الى أربعة كانتونات رئيسة، ويمنع تحرك السكان، الى جانب أن هذا الاغلاق يوضح إنعدام إمكانية قيام دولة فلسطينية بدون القدس الشرقية[٣٤].

ب- المركزية السياسية والرمزية

تحتل القدس عبر التاريخ مركزا دينيا وروحيا وثقافيا لدى الفلسطينيين جميعهم، مسيحيين ومسلمين. لقد أكدت خطابات وبيانات القادة الفلسطينيين السياسيين الدينيي أهمية الحفاظ على الطابع العربي للمدينة. كما يعتبر الفلسطينيون أن للقدس الشرقية مركزية رمزية[٣٥].

---

٣٣ انظر: Kimmerling, Baruch, and Migdal, Joel S., 1993. Palestinians. The Making of a People, New York, The Free Press. pp. 64-95

٣٤ دي يونغ، جان، ١٩٩٤، المصدر السابق ص ١٢-١٤.

وأيضا مقابلة مع خليل التفكجي، وهو جغرافي فلسطيني في مركز البحث الجغرافي في القدس الشرقية، نيسان ١٩٩٤.

٣٥ Khalil Nakleh, "Jerusalem in The Development Plan", in News From Within, vol. X., no. 7, July 1994, p. 8.

تحتل القدس الشرقية أيضا، مركزا جوهريا في السياسة الفلسطينية وفي الطموحات الوطنية. فالقدس الشرقية بالنسبة للفلسطينيين هي جزء من الضفة الغربية المحتلة. وقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، بأن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية المستقلة. ورغم أن المجلس لم يحدد بالضبط المنطقة التي ينادى بها عاصمة، إلا أنه من المفهوم أن المقصود هو القدس الشرقية.

لقد شجع قادة سياسيون في السلطة الفلسطينية الوليدة، في أعقاب توقيع إتفاقية اوسلو في أيلول ١٩٩٣، تطوير المؤسسات في القدس الشرقية وذلك تمهيدا لتكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية التي ستقام في نهاية المطاف[٣٦]. كما تم تعيين فيصل الحسيني وهو من قادة القدس وزيرا بلا وزارة، ويتصرف الحسيني في الواقع وكأنه عمليا رئيس بلدية القدس الشرقية أو وزيرا عنها. وفي تشرين الثاني ١٩٩٣ اقترح فيصل الحسيني اقامة "مجلس القدس الوطني – فلسطين"، ولهذا المجلس هيكلية تنظيمية، فيها عدة دوائر مهنية تعمل فيما بينها كمركزية أهلية، مما يساعده على المحافظة وتطوير القدس العربية[٣٧].

---

٣٦ ندوة دراسية في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA، ٢٠ حزيران ١٩٩٤.

٣٧ التقرير السنوي للعام للجمعية الفلسطينية PASSIA ١٩٩٣، ص ٤١.

ج- المقاومة ذات البعد المزدوج وطنيا ومحليا

بسبب مركزية القدس الشرقية جغرافيا وسياسيا ورمزيا، فان أعمال واستراتيجيات المقاومة فيها اكتسبت بعدا ثنائيا قوميا ومحليا. فالنضال للحفاظ على الأرض، والنضال ضد مصادرة المنازل والحفاظ على المؤسسات القائمة في القدس الشرقية، يمكن إعتباره نشاطا للمقاومة المحلية، إلا أن هذه النشاطات كما ذكرنا سابقا، هي جزء من المقاومة الوطنية الأوسع.

من المهم التأكيد أيضا، على أنه رغم توزع الفلسطينيين ما بين ما يعرف اليوم باسرائيل، وبين الدول العربية، والمناطق المحتلة ومنطقة الحكم الذاتي في غزة وأريحا منذ ١٩٩٤، إلا أنهم تمكنوا من تطوير هويتهم الوطنية والدفاع عنها، وهي التي توحدهم باعتبارهم "شعبا فلسطينيا". ورغم هذه الاشارة الى الهوية الوطنية فانه من المهم معرفة أن هناك تناقضات بين المجموعات المختلفة، حتى مع وجود إجماع عام بين كل الفلسطينيين على أن القدس الشرقية ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية. كما تختلف الممارسات والاستراتيجيات للوصول الى هذا الهدف المشترك من مجموعة الى أخرى كما سنوضح لاحقا[٣٨].

ومع أن هذه الممارسات توصف بأنها مقاومة محلية، حيث أنها تنتشر على الأرض نفسها، إلا أن عواملها قد تأتي من خارج المدينة، أو حتى من خارج المناطق المحتلة. وبكلمات أخرى، علينا أن نأخذ بالحسبان ممارسات بعض الناشطين غير

---

٣٨ مقابلة مع ابراهيم الدقاق، مؤلف عدد من المقالات حول القدس، كانون الأول ١٩٩٤، القدس الشرقية.

الفلسطينيين (مثل ممثلي الحكومة الاردنية أو الكنائس المختلفة) الذين كان لهم تأثير على الفعاليات المحلية في القدس الشرقية.

د- الوضع الخاص بالمجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية

رغم أن قسما كبيرا من السكان رفض المشاركة في الشؤون البلدية الرسمية، إلا أن للمجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية وضعا خاصا يميزه عن بقية السكان في المناطق المحتلة[٣٩]. إن إقامة الفلسطينيين في القدس تعني أن لهم "حقوقا" معينة لا تتوفر لفلسطينيي الضفة الغربية أو قطاع غزة الآخرين. إذ أنهم يتلقون خدمات كالمساعدة الاجتماعية والتأمين الوطني وخدمات صحية وتعليمية تقدمها البلدية. اضافة الى ذلك، وبسبب أنهم تحت الولاية القضائية الاسرائيلية، لا تحت الحكم العسكري الاسرائيلي، فان بامكانهم الاستفادة من توفر حماية قانونية الى درجة معينة، وكذلك من القدرة على التنقل مما يميزهم عن الفلسطينيين الآخرين.

ورغم أن بامكانهم الاستفادة من هذه "الحقوق" التي لا تعطى للفلسطينيين في بقية أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن فلسطينيي القدس الشرقية يخضعون لتقييدات وإجراءات مختلفة، تميزهم عن السكان الاسرائيليين اليهود. ومثال ذلك أن التخطيط في القرى والأحياء العربية يكاد يكون غير موجود. كما يجري استخدام التخطيط المديني، وقانون البناء للسيطرة على امكانية توسيع المناطق للاستخدام الفلسطيني بل ومنع ذلك. تقول ساره كامينكر، وهي مستشارة بلدية سابقة، ومخططة

---

٣٩ رومان، مايكل، ١٩٩١، المصدر السابق ص ٢١.

مدينية، بأن هناك (كوتا) غير رسمية لدى الحكومة. تتعلق بمقدار الاسكان الجديد المسموح به في المناطق الفلسطينية[٤٠]. كما يستخدم التخطيط الهيكلي لمنع الفلسطينيين من استخدام أرضهم، كما يريدون[٤١]. وتشمل هذه النسبة الأرض المصادرة والأرض المخططة "للمرافق العامة"، والأرض الخضراء[٤٢]. وأخيرا فانه تقدم للسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة الحوافز المالية كي يبيعوا بيوتهم أو حقهم في الإقامة[٤٣]، كما أنهم يقعون ضحايا لمضايقات المستوطنين اليهود في كثير من الأحيان[٤٤].

---

٤٠ Kaminker, Sarah, "Housing and Community Development through Land Reclamation. A Proposal for Planning and Building New Communities in East Jerusalem. Through the Joint use of Planning, Legal and Community Organization Expertise..٣ ورقة عمل قدمت في ندوة دراسية في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية في حزيران ١٩٩٤ ص

٤١ مقابلة مع الجغرافي جان دي يونج كانون اول ١٩٩٥

٤٢ المصدر السابق ص ٢.

٤٣ دمبر، مايكل، ١٩٩٢ المصدر السابق ص ١٥٧.

٤٤ المصدر السابق ص ١٥٤.

مدينية، بأن هناك (كوتا) غير رسمية لدى الحكومة. تتعلق بمقدار الاسكان الجديد المسموح به في المناطق الفلسطينية[٤٠]. كما يستخدم التخطيط الهيكلي لمنع الفلسطينيين من استخدام أرضهم، كما يريدون[٤١]. وتشمل هذه النسبة الأرض المصادرة والأرض المخططة "للمرافق العامة"، والأرض الخضراء[٤٢]. وأخيرا فانه تقدم للسكان الفلسطينيين في البلدة القديمة الحوافز المالية كي يبيعوا بيوتهم أو حقهم في الإقامة[٤٣]، كما أنهم يقعون ضحايا لمضايقات المستوطنين اليهود في كثير من الأحيان[٤٤].

---

٤٠ Kaminker, Sarah, "Housing and Community Development through Land Reclamation. A Proposal for Planning and Building New Communities in East Jerusalem. Through the Joint use of Planning, Legal and Community Organization Expertise.. ورقة عمل قدمت في ندوة دراسية في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية في حزيران ١٩٩٤ ص ٣.

٤١ مقابلة مع الجغرافي جان دي يونج كانون اول ١٩٩٥

٤٢ المصدر السابق ص ٢.

٤٣ دمير، مايكل، ١٩٩٢ المصدر السابق ص ١٥٧.

٤٤ المصدر السابق ص ١٥٤.

٤

الفترات الزمنية الخاصة بنشاطات واستراتيجيات المقاومة الوطنية والمحلية

كي نستوعب تماما أهمية ممارسات واستراتيجيات المقاومة في القدس الشرقية، ولكي نرى العلاقة بين نشاطات المقاومة هذه على المستوى المحلي ونشاطاتها على المستوى الوطني، فانه بالامكان تحديد أربع فترات زمنية لهذه النشاطات:

الفترة الأولى ١٩٦٧ - ١٩٧٤ فترة الحفاظ على المؤسسات

تميزت الفترة الأولى بعد حرب الأيام الستة، بصدمة الاحتلال العسكري والفراغ الذي خلفه رحيل الحكومة الاردنية. في هذه الفترة جرت مظاهرات عديدة واضرابات

وهجمات ضد السيطرة الاسرائيلية[٤٥]. إلا أن المقاومة على المستوى الوطني طوال السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال، عكست بالاساس ردود فعل للممارسات الاسرائيلية، أكثر من كونها استراتيجية شاملة. لقد انتظر السكان الفلسطينيون في المناطق المحتلة التحرير من الخارج، من منظمة التحرير الفلسطينية التي اختارت في ذلك الوقت استراتيجية حرب العصابات، أو من الدول العربية. وفي هذا الوقت، كانت الحكومة الاردنية تشعر بالاهتمام المباشر بالوضع في الضفة الغربية[٤٦]. وقد استمرت أغلبية موظفيها في المناطق المحتلة بالعمل للنظام الهاشمي حتى تموز ١٩٨٨، حين قررت السلطات الاردنية أن تنهي وصايتها الادارية هذه. إضافة الى ذلك، فان جزءا من النخبة المحلية التي احتفظت بعلاقة قوية مع الحكومة الاردنية طوال سنوات، وقفت الى جانب المصالح الاردنية.

من الواضح أنه كان هناك نشطاء وطنيون فلسطينيون في ذلك الوقت، الا أن عملية "الفلسطنة" لم تبدأ في المناطق المحتلة إلا في نهاية هذه الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٤. ويفسر المهندس ابراهيم الدقاق ذلك قائلا بأن ذلك كان تأكيدا لهوية حركة المقاومة الفلسطينية[٤٧].

وعلى المستوى المحلي، فان السلطات الاسرائيلية (القومية والبلدية)، تبنت تشريعات واجراءات واضحة (للأسرلة) ودمج القدس الشرقية وسكانها في الحياة البلدية

---

[٤٥] بنفنستي، ميرون، ١٩٧٦، المصدر السابق ص ٢١٦-٢١٧.

[٤٦] ابراهيم الدقاق، ١٩٨٣، "العودة الى المربع الأول" الفلسطينيون خلف الخط الأخضر. ص ١٦.

[٤٧] ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص ١٢.

الاسرائيلية، كما جرت هذه (الأسرلة) أساسا من خلال الضم الفعلي للاراضي، واسكان اليهود في القدس الشرقية. أما الدمج البلدي فقد تمثل في محاولة دمج سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في الحياة البلدية الاسرائيلية، من خلال اجراءات اجتماعية واقتصادية[٤٨]. وفي موازاة هذا، تبنت السلطات الاسرائيلية سياسة منظمة لتفكيك المنظمات العربية المستقلة. قال ميرون بنفنستي:

(الخطوط السياسية العامة، التي اتبعتها كل الدوائر الاسرائيلية التي تعاملت مع القدس الشرقية، أدت الى تفكيك أي شكل من أشكال التنظيم العربي المستقل. وفي الوقت نفسه، امتنعت هذه الدوائر عن تشكيل أية دائرة خاصة للتعامل مع القدس الشرقية، وذلك بهدف تثبيت الأمر الواقع للضم الكلي وغير المبهم)[٤٩].

وفي مواجهة هذه السياسة المزدوجة من الأسرلة والدمج تجاه القدس الشرقية وسكانها، رد الفلسطينيون أساسا بطريقتين، الأولى أنهم تبنوا سياسة شبه إجماعية بعدم التعاون كليا مع السلطات الاسرائيلية (على الصعيدين الوطني والبلدي). والى جانب هذا التوجه، كان رد فعلهم تجاه العديد من المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى السيطرة على مؤسساتهم أو تخريبها، هو الاحتجاج والمقاومة بطرق عديدة، من بينها النضال القانوني والتوجه العلني الى الامم المتحدة والمجتمع الدولي، واللجوء الى وسائل الاعلام، وكذلك العصيان المدني بما في ذلك المظاهرات والاضرابات.

---

[٤٨] رومان، مايكل، ١٩٩١ المصدر السابق ص ١٤٧، ١٧٢.

[٤٩] بنفنستي، ميرون، المصدر السابق ص ١٢٨.

باختصار، فان نشاطات المقاومة الأكثر بروزا فيما يتعلق بحماية المؤسسات العربية في القدس الشرقية تتجلى فيما يلي : أ- بلدية القدس الشرقية ب- اللجنة الاسلامية ج- الغرفة التجارية في القدس الشرقية د- شركة كهرباء القدس هـ- مستشفى المقاصد والمدارس ز- الجمعيات المهنية.

أ- في سنة ١٩٦٧، عرض على رئيس بلدية القدس الشرقية روحي الخطيب، أن ينضم الى بلدية "القدس الموحدة" الاسرائيلية. وقد رفض هو وأعضاء مجلسه البلدي الانضمام الى البلدية الاسرائيلية، والى جانب محافظته على علاقاته القوية مع الحكومة الاردنية، حاول الخطيب أن يتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية للحصول على وضع استقلالي لبلدية القدس الشرقية. ولقد واجه في ذلك المعارضة القوية من جانب رئيس بلدية القدس الغربية الاسرائيلي[٥٠]. وفي خاتمة الأمر صدر أمر اسرائيلي معلنا حل بلدية القدس الشرقية في ٢٩ حزيران ١٩٦٧[٥١]. وفي أعقاب هذا القرار، تم دمج معظم الموظفين في البلدية الاسرائيلية.

ب- وتحت قيادة الشيخ عبد الحميد السائح، الذي كان الاداري الأكثر أهمية للشؤون الاسلامية، بما في ذلك المحكمة الشرعية، ودائرة الأوقاف الاسلامية، قاوم القادة الدينيون محاولة وزارة الأديان الاسرائيلية السيطرة على الشؤون الاسلامية. وفي لقاء جرى في ٢٤ تموز ١٩٦٧، ورئسه الشيخ عبد الحميد السائح، قرر القادة والوجهاء

---

٥٠ بنفنستي، ميرون ، المصدر السابق ص ١١٥

٥١ بنفنستي، ميرون ، المصدر السابق ص ١٠٤

تشكيل الهيئة الاسلامية[٥٢]. وهكذا تمت حماية الشؤون الدينية الخاصة بالقدس، والضفة الغربية، من سيطرة وتدخل وزير الشؤون الدينية الاسرائيلي، كما تمكنت هذه اللجنة المقررة من المحافظة على مقدار معين من الاستقلال فيما يتعلق بادارة الشؤون الدينية والاسلامية في القدس الشرقية[٥٣].

ج- وبالتوجه نفسه، رفضت الغرفة التجار للقدس الشرقية العروض التي تقدمت بها ثلاث روابط تجار اسرائيلية، أرادت أن تضم الغرفة الى هيكلها التنظيمي[٥٤]. هذه المؤسسة المقربة من السلطات الاردنية، وقفت ضد ضم المدينة في صيف ١٩٦٧، شجعت التجار على رفض دفع الضرائب ومع فرض الاسرائيليين القوانين الجديدة، نما دور الغرفة التجارية في القدس الشرقية، اذ تولت هذه المؤسسة مهمات ادارية تجاه الفلسطينيين الذين كان بامكانهم أن يسافروا ما بين الاردن والضفة الغربية. فقد قامت هذه المؤسسة عمليا بتسهيل الروابط مع الحكومة الاردنية والسلطات الاسرائيلية، كما اعتبرتها السلطات الاسرائيلية بمثابة قنصلية اردنية تقريبا[٥٥].

د- قضية شركة كهرباء القدس هي مثال جيد لمقاومة السيطرة الاسرائيلية حتى سنة ١٩٨٦. وكانت هذه الشركة قد خلفت شركة بريطانية انتدابية، باعت نصف أسهمها للاسرائيليين (الذين أنشأوا بدورهم شركة الكهرباء الاسرائيلية سنة

---

[٥٢] ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص ١٢.

[٥٣] انظر: Benvenisti, Meron, "Dialgoue of Action in Jerusalem" in The Jerusalem Quaterly, no. 19, Spring, p. 19.

[٥٤] مقابلة مع السيد فائق بركات، مدير الغرفة التجارية في القدس، حزيران ١٩٩٤

[٥٥] ميرون بنفينستي، المصدر السابق ١٩٧٦، ص ١٦٦.

١٩٥٤)، كما باعت نصف أسهمها للاردنيين. وفي سنة ١٩٥٧، اشترت ست بلديات في الضفة الغربية التي كانت في ذلك الوقت تحت الحكم الاردني، الامتياز مع الفين من حملة الأسهم[٥٦].

اصبحت شركة كهرباء القدس، هي الشركة الأكثر أهمية التي تزود الكهرباء، ليس لمنطقة القدس وحسب، بل وللجزء الأساس من الضفة الغربية، بما في ذلك المستوطنات الاسرائيلية وقواعد الجيش[٥٧].

وفي سنة ١٩٦٧، ومرات أخرى وبعد ذلك أيضا، حاولت بلدية القدس الاسرائيلية، والحكومة الاسرائيلية الاستيلاء على هذه الشركة. يقول ميشيل دمبر:

(حاولت الحكومة الاسرائيلية أساسا الاستيلاء على حقوق شركة كهرباء القدس، بتزويد قواعد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية. كما حاولت أيضا تعيين اثنين من المسؤولين في مجلس الأمناء ممثلين عن البلدية. اضافة الى ذلك، ادعى القيم الاسرائيلي على أملاك الغائبين، بأن الأسهم التي يملكها حاملوها ممن لم يعودوا يقطنون في القدس، ينبغي أن تسجل باسم القيم على أملاك الغائبين. ولقد قاومت الشركة من جانبها ذلك بقوة، وفشلت هذه المحاولات الأولية. بالنسبة لشركة كهرباء القدس، فان كل فترة

---

٥٦ Dumper, Michael, 1993. "Jerusalem's Infrastructure: is Annexation Irreversible?", in Journal of Palestine Studies, Washington, Institute of Palestinian Studies, p. 90.

٥٧ المصدر السابق.

الاحتلال الاسرائيلي كانت فترة نضال مستمر، للحفاظ على استقلاليتها الادارية والادائية وللحفاظ على الامتياز سليما[٥٨] .

حاولت البلدية الاسرائيلية من خلال ادعائها بأنها وريثة بلدية القدس الشرقية، أن تصبح مالكة ومديرة للشركة، ولقد تصدى روحي الخطيب الذي كان رئيسا لبلدية القدس الشرقية ورئيسا لشركة كهرباء القدس بقوة للاجراءات الاسرائيلية. وعرضت القضية على المحاكم الاسرائيلية التي أعلنت لاشرعية ما قامت به البلدية الاسرائيلية. وقد نشر ذلك في الصحف. لقد ربح الخطيب القضية، وتمكن من حماية الشركة مما قامت به البلدية الاسرائيلية، الا أنه أبعد عن البلاد بعد ذلك بوقت قصير[٥٩] .

ومن أجل المحافظة على امتيازها في وجه كل المحاولات الاسرائيلية للسيطرة عليه، فقد قبلت الشركة بتسويات معينة، فقد قبلت في النهاية وجود ممثلين اثنين عن البلدية، في المجلس كما عدلت أسعارها لتتناسب مع أسعار شركة الكهرباء الاسرائيلية، كما أخذت تطبع الفواتير باللغة العبرية أيضا الى جانب اللغة العربية[٦٠] . وهكذا تمكنت الشركة الى حين، من بيع الكهرباء الى المستهلكين الفلسطينيين في القدس، وبقية الضفة الغربية، وللاسرائيليين في المناطق التي تزودها الشرطة بالكهرباء. ولقد وسعت الشركة من مبيعاتها الى درجة كان عليها معها أن تزيد من تزويدها للكهرباء. وفي سنة ١٩٧٠، احتاجت الشركة الى شراء مولدات جديدة، الا أن الاسرائيليين لم

---

٥٨ المصدر السابق ص ٩١.

٥٩ ميرون بنفينستي، المصدر السابق ١٩٧٦، ص ١٩٠-١٩٤

٦٠ دمبر، مايكل، المصدر السابق ص ٩١_

يعطوها الاذن بالحصول على قرض من الحكومة الاردنية لشراء مولدات (دمبر - صفحة ٩١) . كما نجح الاسرائيليون في إجبار الشركة على شراء الكهرباء من الشركة الاسرائيلية[٦١]، ومع أن الفلسطينيين من زاوية قانونية تمكنوا من الحفاظ على سيطرتهم على الشركة، فان الاسرائيليين من ناحية عملية، ساهموا من خلال تكتيكات فنية عديدة، في التشبث بالعجز المالي للشركة، وبازدياد اعتمادها على الدعم الخارجي. فلقد تم شراء التيار بأسعار عالية من الشركة الاسرائيلية، وادى ذلك الى أن تكون الشركة بحاجة الى الدعم المالي، من مصادر خارجية وخاصة م.ت.ف. والاردن[٦٢] .

هـ- بعد بضعة أيام من دخول الجيش الاسرائيلي القدس الشرقية، أرادت السلطات الاسرائيلية تحويل مستشفى المقاصد الى وزارة للشرطة، وكان المهندس ابراهيم الدقاق، سكرتير اللجنة الادارية للمستشفى في ذلك الوقت. كما كان مسؤولا عن المفاوضات مع أعضاء الكنيست الاسرائيليين. كما اثيرت القضية في الصحافة، وكذلك في الامم المتحدة. وقد نجح الفلسطينيون في هذه القضية في حماية مستشفى المقاصد، التي هي الآن المستشفى الأكثر أهمية في المناطق المحتلة[٦٣] . ومع ذلك نجح الاسرائيليون في تحويل مستشفى اخرى في القدس الشرقية الى وزارة الشرطة[٦٤] .

---

٦١ المصدر السابق، ص ٩٢.

٦٢ المصدر السابق.

٦٣ ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص ٨٧-١٢٢.

٦٤ ابراهيم الدقاق، المصدر السابق، ص ٩٠

د- وأخيرا، جرت معركة احتجاج قوية في المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية ضد فرض منهاج عربي-اسرائيلي. وابتدأت معركة طويلة في صيف ١٩٦٧، استمرت سنوات طويله. فدراسة المنهاج العربي الاسرائيلي كانت تعني بالنسبة للطلاب، أنه لن يسمح لهم بمواصلة دراساتهم في الجامعات العربية. ولقد أجبرت معارضة الطلاب والاساتذة الحكومة الاسرائيلية على الوصول الى تسوية. اذ فرضت السلطات المنهاج العربي-الاسرائيلي على المدارس الحكومية فقط، ولكنها لم تفرضه على مدارس وكالة الغوث (الأونروا) ولا على المؤسسات التعليمية الخاصة. وقد دفع هذا القرار أولياء الأمور على تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة. وانخفض عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية بسرعة. فمثلا، انخفض عدد التلاميذ الذين كانوا في المدارس الحكومية الثانوية، والذي بلغ ١٣١٧ طالبا سنة ١٩٦٧ بنسبة ٥٠ في المئة سنة ١٩٦٨، كما استمر الانخفاض ليصل عدد الطلاب سنة ١٩٧٠ الى ١١٦ طالبا[٦٥]، وبعد تعديلات عديدة على البرنامج المدرسي، سمحت الحكومة الاسرائيلية سنة ١٩٧٦ بادخال المنهاج الاردني الى جانب المنهاج العربي-الاسرائيلي[٦٦]، بينما ظلت المدارس الخاصة المسيحية والاسلامية من جهتها حرة في اختيار منهاجها الخاص بها[٦٧].

ز- ولتحقيق الدمج، أرادت السلطات الاسرائيلية أن تجبر الجمعيات المهنية المختلفة (كالمحامين وأطباء الاسنان والمهندسين وما الى ذلك) أن يلتزموا بالنظام

---

٦٥ اوزي بنزيمان، المصدر السابق ص ١١٢-١١٣

٦٦ المصدر السابق، ص ١٤٤.

٦٧ بنفنستي، ميرون، المصدر السابق ص ١٩٥-٢٣٢.

الاسرائيلي الذي يتطلب حصول الفلسطينيين على ترخيص اسرائيلي لممارسة أعمالهم[٦٨]. ولقد رفضت هذه الجمعيات تسجيل أنفسها لدى السلطات الاسرائيلية، واضطرت السلطات أن تسمح لهذه الجمعيات بالعمل بموجب التسجيل الاردني القائم، وقد واجه تجار القدس الشرقية حالة مماثلة.

الى جانب هذه المحاولات للابقاء على المؤسسات الاجتماعية-الاقتصادية والدينية القائمة خارج السيطرة الاسرائيلية، فقد تم انشاء مؤسسات جديدة لتقدم استراتيجيات جديدة للتعامل مع الوضع.

وفي اجتماع عقد في ٢٤ تموز ١٩٦٧، دعا اليه الشيخ عبد الحميد السائح، تم إنشاء تنظيم سياسي شبه سري[٦٩]، وقام هذا التنظيم المسمى بلجنة التوجيه الوطني، والتي رئسها الشيخ نفسه، وشارك في عضويتها شخصيات فلسطينية واردنية مختلفة، بشجب الضم الاسرائيلي للمدينة، وباصدار نداء عام للحفاظ على عروبة القدس. لقد كانت أعمال اللجنة بالاساس، أعمالا قانونية، كما شملت عرائض ومظاهرات ونداءات موجهة الى المجتمع الدولي. وقادت لجنة التوجيه الوطني المقاومة، ليس في القدس فقط، بل وفي المدن الرئيسة في الضفة الغربية، حيث كان لها فروع فيها. الى جانب ذلك، لعبت لجنة التوجيه الوطني في القدس، دورا نشطا الى جانب مؤسسات

---

[٦٨] المصدر السابق.

اوزي بنزيمان، المصدر السابق، ص ١٠١.

[٦٩] ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص ١٢.

أقدم منها، مثل الاتحاد النسائي العربي[٧٠]، خلال السنتين أو الثلاثة الأولى من الضم. الا أن أبعاد قائدها عبد الحميد السائح في أيلول ١٩٦٣، وابعاد رئيسها التالي روحي الخطيب ١٩٦٨، أضعف هذا التنظيم كثيرا[٧١].

وفي أعقاب السنوات الأولى من الضم، لم تكن الأعمال الجماعية منظمة ضمن إطار من استراتيجية معينة للمقاومة المحلية. صحيح أن هذه الأمثلة المختلفة من المقاومة تشير الى أن الأعمال الفلسطينية كانت ردود أفعال تجاه الممارسات الاسرائيلية، أكثر من كونها جزءا من استراتيجية شاملة لمقاومة القطاعات المهنية والاجتماعية المختلفة، أو محاولة تفكيكها كليا بمقاومة مهمة، عبرت عن نفسها بالاضرابات والاحتجاجات التي كان ينظمها بالاساس كل قطاع على حدة، مثل الروابط الاسلامية والمسيحية، والروابط التعليمية المهنية التي كانت قادرة جزئيا أو كليا على حماية نفسها ضد سياسات الدمج الاسرائيلية. القطاعات الأخرى كانت على كل حال، مدموجة كليا، مثل موظفي البلدية العربية السابقة للقدس، الذين بلغ عددهم ٣٧٠ موظفا، أصبحوا موظفين في البلدية الاسرائيلية[٧٢].

لقد عاد الموظفون العرب الى العمل بعد الضم، متذكرين كلمات رئيس بلديتهم روحي الخطيب، بانهم لا يخونون بذلك شعبهم، بل بالعكس، فانهم بذلك يساعدون

---

٧٠ بنفنستي، ميرون، المصدر السابق ص ٢١١.

٧١ ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص ١٣.

٧٢ بنفنستي، ميرون، ١٩٧٦، المصدر السابق ص ١٣٠-١٣١.

على حماية الطابع العربي لمدينتهم. ومع ذلك فان أداء الواجب يختلف عن الاخلاص للعمل عن رغبة صادقة. اذ اعتبر معظم الموظفين عملهم بأنه مجرد أداء واجب[٧٣].

أخذ الاردنيون في أعقاب نكسة ١٩٦٧، يضمدون جراحهم، واستأنفوا دورهم عبر الجسور المفتوحة. وقد عملوا من أجل إعادة تأسيس سيطرتهم على دوائر الوقف الاسلامي، والمحاكم الشرعية، ولجنة إعمار الأقصى، ونظام المدارس الخاصة (الاردنية) والبلديات والجمعيات الخيرية[٧٤].

ولعله من المهم القول، أن هذه المنظمات والمؤسسات كان يقودها بالأساس أشخاص من النخبة المحلية في القدس، بدعم مالي من الخارج، وفرته بالأساس الحكومة الاردنية التي غطت نفقات المدارس والمجلس الاسلامي والمحامين.

كانت هذه النخبة الفلسطينية المحلية، مكونة من الشخصيات البارزة مثل أنور نسيبة وأنور الخطيب، المحافظين السابقين للقدس ، وداؤود الحسيني وعبد المحسن أبو ميزر، وعارف العارف،المؤرخ الفلسطيني، وآخرين من البرجوازية الفلسطينية. وقد مثلت الروابط المهنية القطاع الأكثر تعلما من سكان القدس. وساهم انخراط هؤلاء على ما يبدو في اختيار الأساليب القانونية والسلمية، وأساليب الضغط والتأثير، بدل اللجوء الى طريق العصيان المدني، أو أساليب هجومية أخرى. وفي الحقيقة، يمكننا أن نؤكد أن المجموعات المكونة بشكل جيد، استطاعت أن تحمي مصالحها الخاصة. لم تعر

---

٧٣ بنفنستي، ميرون، ١٩٧٦، المصدر السابق ص ١٣٠-١٣١.

٧٤ ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ص١٤.

هذه المجموعات اهتماما كافيا للنضالات الخاصة بالارض وبالاسكان. وكما قلنا أعلاه في الفترة التي أعقبت ضم القدس الشرقية، كان بامكان الاسرائيليين أن يصادروا جزءا كبيرا من الارض ومن البلدة القديمة[٧٥].

وبالفعل، فخلال هذه الفترة، بدأت السلطات الاسرائيلية سياستها في (أسرلة) المناطق، فتم هدم حي المغاربة لبناء ساحة أمام حائط المبكى، مما أدى الى هدم ١٣٥ بيتا واجلاء ٦٥٠ شخصا.

وقد احتجت العائلات المسيحية التي امتلكت الأرض الواقعة في المنطقة الحرام فيما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧، لدى المحاكم وأثارت هذه القضية الاهتمام العام. ربحت هذه العائلات قضيتها، وسمح لها باستعادة أملاكها في البداية، وفيما بعد، تم إدخال هذه الأرض في المنطقة الخضراء ويعني هذا الاجراء، بأن أصحاب الأرض لا يستطيعون البناء فيها، حيث أنها تقع تحت سلطة الحكم المحلي. وهكذا، فان هذه المعارك الأولى الخاصة بحماية الممتلكات والأرض، لم تكن ناجحة جدا. وخلال ثلاث سنوات من الضم، تمت مصادرة ٣٠ في المئة من أرض القدس الشرقية.

كانت أعمال المقاومة في الفترة الأولى اذن، هي بالأساس ردود أفعال للتدخلات الاسرائيلية، وكانت منظمة على أساس القطاعات. ومع أن ممارسات

---

[٧٥] رومان، مايكل، ١٩٩١ المصدر السابق ص ٣٣-٣٥.

و رقة عمل مقدمة لندوة دراسية في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA في حزيران ١٩٩٣، سارة كمنكر، المصدر السابق

المقاومة هذه لم تكن منظمة ضمن استراتيجية موحدة، أو عامة للقطاعات المختلفة، الا أنها ساهمت في الحفاظ على المؤسسات العربية، الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية الرئيسة، التي أصبحت فيما بعد مؤسسات فلسطينية. اللجنة الاسلامية والمدارس وشركة كهرباء القدس، ومستشفى المقاصد استمرت كلها في نشاطاتها، رغم محاولات اسرائيلية منظمة ومستمرة للسيطرة عليها. وفي الحقيقة فانها أصبحت رموزا للهوية الفلسطينية والعربية في القدس الشرقية.

الفترة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٧ الصمود مقابل المقاومة الشعبية

هز عدد من الأحداث الهامة العالم العربي في أوائل السبعينات، ومن هذه الأحداث، المذبحة التي جرت في الاردن، وعرفت بأيلول الأسود سنة ١٩٧٠، وقتل فيها عدة آلاف من الفلسطينيين في عمان[٧٦]، والحرب العربية-الاسرائيلية سنة ١٩٧٣، ومؤتمر القمة العربي في الرباط سنة ١٩٧٤، حيث تم الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وأخيرا توقيع اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. وقد كان لكل هذه الأحداث انعكاسات مهمة على فعاليات المقاومة في المناطق المحتلة. وحدث تحول في المقاومة نحو نضال فلسطيني مستقل في المناطق المحتلة[٧٧].

---

[٧٦] Hudson, Michael, C., 1972. "Development and Setbacks in the Palestinian Resistance Movement, 1967-1971" in Journal of Palestine Studies, Vol. 1, No. 3, p. 82.

[٧٧] ابراهيم الدقاق، المصدر السابق ١٩٨٣ ص ١٠.

"لم يترك إنهيار الجيوش العربية سنة ١٩٦٧، وسقوط مصداقية الأنظمة العربية برؤيتها وممارستها القومية العربية مجالا للشك، بأن الفلسطينيين كانوا على عتبة ظهور قيادة وكيان لهم مرة اخرى. لقد كان الدور التاريخي المناطق بالقيادة الجديدة، هو أن تشكل من الفسيفساء الفلسطينية التي أوجدتها أحداث ١٩٤٨، كيانا متجانسا حرا، قادرا على مواجهة التحدي التاريخي المفروض في عملية إعادة البناء الاجتماعية-السياسية٧٨".

ولقد بدأت القيادة الفلسطينية في داخل وخارج المناطق المحتلة في السبعينات، بالابتعاد مسافة معينة عن القادة العرب في الخارج (الاردن بالاساس)، وبتقوية مركزها باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. والى جانب التطور داخل المناطق المحتلة، جرت محاولتان لانشاء جبهة سياسية عامة، مشكلة من الأحزاب السياسية المختلفة، التي حاولت أن تعمل ضمن الخطوط نفسها التي تعمل ضمنها م.ت.ف. هاتان المحاولتان، هما الجبهة الوطنية الفلسطينية ١٩٧٣-١٩٧٦، ولجنة التوجيه الوطني الثانية ١٩٧٨-١٩٨١٧٩. هاتان المبادرتان الجديدتان أثرتا على التوجهات السياسية ضمن م.ت.ف. وساهمتا في جعلها تتبنى حل الدولتين كما يقول ابراهيم الدقاق:

(نتيجة تأثرها بنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتغير الجذري في ميزان القوى بعد الحرب مباشرة، أخذت الجبهة الوطنية الفلسطينية في تطوير نظرتها بخصوص الحقوق الفلسطينية، وفي مرحلة متأخرة تطوير موقفها من إنشاء دولة فلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧٨٠).

---

٧٨ المصدر السابق ص ١٠.

٧٩ المصدر السابق ص ٢٤-٣٩.

٨٠ المصدر السابق ص ٤٩.

لم يدرك القادة الفلسطينيون أهمية التحرك لحماية السكان الفلسطينيين من الممارسات الاسرائيلية وحسب، بل رأوا أيضا ضرورة خلق توجه وطني هجومي لحماية سكان المناطق المحتلة. وظهرت استراتيجيتان أساسيتان في هذه الفترة، أحداهما هي الصمود الذي جرى تطويره في بداية السبعينات، ويمكن تعريفه بأنه استراتيجية المقاومة السلبية، والتي تستهدف تقديم المساعدة والدعم للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة للبقاء على أرضهم. وكما كتب ادوارد سعيد "تضمنت هذه الفكرة اعتقادا بأن الفلسطينيين سيتولون أمر مستقبلهم الوطني. أما السلوك الطبيعي الذي كان الاسرائيليون يتوقعونه فهو الخروج والرحيل[٨١]. لقد تطور الصمود الذي نظر اليه على أنه استراتيجية للبقاء والحفاظ على الحضارة والهوية الفلسطينيتين، ليصبح شكلا من أشكال تأكيد الفضيلة التقليدية للمجتمع الريفي، ألا وهي الارتباط بالأرض، وخصوبة الانجاب لدى النساء، والاكتفاء الذاتي[٨٢].

وبينما جرى تأكيد الصمود باعتباره الاستراتيجية الرئيسة للنخبة ولمنظمة التحرير ومؤيديها في المناطق المحتلة، وفي الوقت الذي كان هذا الصمود يلقى الدعم المالي من الدول العربية، فان المناضلين، والنشطاء الشباب في الحركة الطلابية الفلسطينية، كانوا يطورون استراتيجية من المقاومة النشطة، شكلت تحديا مباشرا للتنظيم السلبي والهرمي الخاص بالصمود.

---

٨١ ارشيف الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA - القدس.

٨٢ سليم تماري، ١٩٨٩، المصدر السابق ص ١٨١

لقد بدأ هؤلاء القادة الشباب، باقامة بنية تحتية بديلة في ميادين الصحة والتعليم والزراعة، ضمن إطار المقاومة الشعبية للجماهير، وقد أقيم الكثير من هذه المجموعات المجتمعية واللجان الشعبية في القدس الشرقية، وذلك لاسباب تكتيكية وأسباب سياسية. إن وجودها في القدس، يعني أنها تحت النظام القضائي الاسرائيلي، الذي يوفر لها حماية معينة، مقارنة بالأنظمة العسكرية السائدة في بقية أنحاء المناطق المحتلة. ومع أن هذه المنظمات عرفت نفسها بأنها منظمات وطنية ومع أنها وفرت خدمات للسكان في كل المناطق المحتلة، فانها ساهمت أولا وقبل كل شيء في تقوية دور القدس الشرقية، لتكون مركز نشاطات للضفة الغربية وقطاع غزة.

شهدت بداية الثمانينات، تواصل بناء المستوطنات الاسرائيلية. لقد أدت اقامة المستوطنات في الجهة الشرقية من القدس، والبناء الاسكاني عامة لليهود الاسرائيليين، الى زيادة نسبة السكان اليهود الاسرائيليين في القدس الشرقية، بينما كان السكان الفلسطينيون يواجهون مصادرة مستمرة لارضهم ونقصا حادا في الاسكان. لقد أدرك قادة فلسطينيون وممثلو بعض الكنائس، تأثير المعركة السكانية التي تشنها السلطات الاسرائيلية في القدس الشرقية.

ومما كان يقلق بعض الفلسطينيين، كيفية الحفاظ على المجتمع الفلسطيني في المناطق الفلسطينية، وخاصة في القدس الشرقية. وقد قامت المؤسسات العربية، والكنائس بمبادرات واقعية لمساعدة السكان على البقاء داخل حدود القدس

البلدية[٨٣]. وفي أعقاب مؤتمر القمة العربي في بغداد سنة ١٩٧٩، حين قررت الدول العربية دعم المقاومة الفلسطينية في المناطق المحتلة، تم انشاء اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لتقديم الدعم المالي للسكان الفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة، ولمساعدتهم في البقاء على أرضهم. وكان هدف اللجنة، "الحفاظ على الوجود القومي للفلسطينيين العرب في المناطق المحتلة، وتوثيق ارتباطهم بالارض الفلسطينية، وهويتهم الوطنية بكل أبعادها المتعلقة بالثقافة والحضارة والسياسة والاقتصاد"[٨٤].

لقد كانت الأولوية أمام اللجنة الاردنية-الفلسطينية هي "حماية الطابع العربي للمدينة المقدسة، وكل الأماكن الدينية والتاريخية[٨٥]. وقد مولت هذه اللجنة ما بين ١٩٧٦-١٩٨٦ مشاريعا بلغت قيمتها ١٥٨ مليون دينار اردني، وتلقت القدس الشرقية حوالي ٣٨ في المئة من هذه الأموال - كما أنفقت الأموال بالأساس على الاسكان (١٦ في المئة)، والأوقاف والشؤون الاسلامية والمواقع الدينية. أما بخصوص قطاع الاسكان، فقد صرفت اللجنة قروضا بحوالي ٢٥ ألف دولار لكل منها، مخصصة لسكان القدس الذين امتلكوا أرضا وأرادوا البناء عليها. وكان أحد المعايير لصرف القروض الحصول على رخصة بناء من البلدية.

وعلى النهج نفسه، قامت بعض المنظمات المسيحية بتمويل مشاريع اسكان داخل حدود القدس، لكي تواجه هجرة السكان المسيحيين. وفي سنة ١٩٨٢، اشترت

---

٨٣ مقابلة مع ابراهيم مطر آذار ١٩٩٤

٨٤ خليل نخلة، ١٩٩٤، المصدر لاسابق ص ٥.

٨٥ المصدر السابق ص ٥.

جمعية إسكان الأرض المقدسة العربية، وهي منظمة كاثوليكية خمسة دونمات من الأرض في بيت حنينا، لبناء ٢٤ شقة سكنية[٨٦]. الا أنهم حتى سنة ١٩٨٧، لم يكونوا قد حصلوا على موافقة وزارة الداخلية الاسرائيلية، كما قام الروم الارثوذكس بمحاولة انشاء مشروع مماثل لبناء بضع عشرات من وحدات الاسكان في بيت حنينا، وواجههم مشاكل مماثلة. لقد حصلوا على موافقة لجنة التنظيم اللوائية، في كانون الأول ١٩٨٦، الا أنهم لم يحصلوا على موافقة وزارة الداخلية، مما يخشى أن تعتبر هذه الحادثة سابقة[٨٧]. وأخيرا، تضمنت الموافقة شرطا ينص على أن موضوع تنمية القطاع العربي في شمال القدس سيخضع لاعادة وزارتي الداخلية والاسكان النظر فيه. الا أن المشروع توقف بعد وقت قصير بسبب مشاكل فساد.

وفي سنة ١٩٨٥، وقعت مواجهتان مهمتان مع السلطات الاسرائيلية، إحداهما تتعلق بأرض في صور باهر، تبلغ مساحتها ٥٠٠ دونم، كانت جزءا من ٢٢٠٠ دونم، صودرت سنة ١٩٧٠، لبناء تل ابيوت الشرقية. أما المواجهة الأخرى فكانت تتعلق بالهوسبيس النمساوي في البلدة القديمة. وفي كلتا الحالتين، نظم الناس حركات احتجاج شعبية واسعة، وانتهت قضية أهل صور باهر بالوصول الى تسوية وسط، ولم يسمح للصندوق القومي اليهودي، باستخدام الأرض الزراعية لاغراض المنطقة الخضراء التي أراد انشاءها. ويسمح للفلسطينيين بأن يواصلوا زراعة الأرض الجيدة[٨٨]. أما بالنسبة

---

٨٦ صحيفة الجروزلم بوست، ١٩٨٧/٦/١٩

٨٧ المصدر السابق

٨٨ Cohen, Shaul, Ephraim, The Politics of Planting Israeli Palestinian Competition for Control of Land in The Jerusalem Periphery, Chicago, The University of Chicago Press, pp. 133-148.

للهوسبيس النمساوي، فرغم أن ٥٧ منظمة فلسطينية من جميع أنحاء الأرض المحتلة وقعت عريضة تطلب فيها الحفاظ على المستشفى، فقد تم تحويل المستشفى الى عيادة صباحية[٨٩].

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٨٧، أدى انشاء منظمات جديدة، ثقافية واجتماعية واقتصادية، الى تقوية دور القدس الشرقية، باعتبارها مركزا للنشاطات الفلسطينية بتقديمها الخدمات والنشاطات التنظيمية. ومع أن هذه المنظمات كانت تعمل على المستوى الوطني، فانه كان لها تأثير مهم على الفعاليات المحلية في المدينة وعلى سكانها. وقد ساعد اختيار الصحف والمسارح وغيرها القدس الشرقية مركزا لنشاطاتها، في الحفاظ على الهوية الفلسطينية للسكان. ويعتبر مسرح الحكواتي مثلا، أو (المسرح الوطني) نفسه الذي انشىء سنة ١٩٨٤، أداة للحفاظ على الهوية الثقافية للسكان الفلسطينيين. ففي غياب السلطات الوطنية والبلدية، التي تستطيع أن تمثل مصالحهم، فان هذه المنظمات لعبت دورا مركزيا في الحفاظ على وجود السكان وهويتهم الفلسطينية. ومع ذلك، ورغم أن الفلسطينيين أدركوا أهمية الحفاظ على المجتمع وعلى أرضه داخل الحدود البلدية، فان فعاليات المقاومة لم تكن كافية لوقف عملية (الأسرلة) المتواصلة. وكانت قادرة في أفضل الأحوال، على الحفاظ على الوضع القائم، كما جرى في قضية صور باهر.

---

٨٩ الصحافة العربية المحلية ١٩٨٥، ارشيف الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA - القدس.

جاءت الانتفاضة التي تفجرت في مخيمات اللاجئين في غزة، في كانون الأول ١٩٨٧، نتيجة للاحوال الفظيعة التي أوجدها الاحتلال، الا أن هذه الحركة الهائلة من المقاومة المدنية، جاءت أيضا نتيجة لتطور تنظيم وتعبئة السكان على أيدي اللجان القاعدية والمنظمات الشعبية والجمعيات المجتمعية، وهي التي كانت القيادات الرئيسة التي وضعت استراتيجية المقاومة الشعبية. وقد جاءت الانتفاضة مفاجأة للسلطات الاسرائيلية (القومية والبلدية)، التي كانت مقتنعة بنجاح توحيد القدس، وقد انتشرت الانتفاضة في القدس الشرقية بسرعة.

قبل أشهر من الانتفاضة، أثار فلسطينيون بارزون مثل حنا سنيوره محرر جريدة الفجر، فكرة تشكيل قائمة فلسطينية للمشاركة في الانتخابات البلدية في القدس[٩٠]. وكانت هذه الفكرة جزءا من التحليل الذي كان سائدا في المناطق المحتلة، والذي افترض عدم امكانية الغاء سيطرة اسرائيل على المناطق، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني الهيكلية طويلة المدى (تماري ١٩٨٩). ثم أنه بالنسبة لبعض المثقفين والنشطاء مثل سري نسيبة، وهو استاذ مرموق في جامعة بيرزيت، فان الوطنية القوية لم تكن ظاهرة غير قابلة للتعايش مع الاندماج المتزايد في الحقيقة الاسرائيلية، بل اعتبرت هذه الوطنية القوية، على أنها النتيجة المناسبة لذلك الدمج. "استجابة مباشرة على المستوى الفكري لذلك الانغماس في النظام على المستوى السلوكي"[٩١].

---

٩٠ صحيفة الجروزلم بوست، ٦،٧ حزيران ١٩٨٧.

٩١ Tamari, Salim, 1989. "Dynamiques Socialist et Ideologies de Resistance,"

ويوضح سليم تماري قائلا (اذا ما نظرنا الى طبيعة السيطرة الاسرائيلية على المناطق، وتشتت الحركة الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية، فان الأكثر احتمالا هو قيام الفلسطينيين بتكييف أنفسهم مع السيطرة الاسرائيلية لا العكس) .[٩٢]

وعلى صعيد القدس، وجد حنا سنيورة أنه بثلث السكان، يستطيع الفلسطينيون أن يفوزوا بسبعة مقاعد في المجلس البلدي، ولذا فانه أكد صراحة "أن الفلسطينيين سيخوضون الانتخابات، الا أن الاحزاب السياسية الفلسطينية وأغلبية السكان في كل القطاعات رفضت اقتراحه بشدة. ومن ثم فاجأت الانتفاضة الجميع بمن فيهم الفلسطينيون أنفسهم، وجعلت مسألة الاشتراك الفلسطيني في الشؤون البلدية أمرا غير وارد في الحسبان.

سرعان ما وصلت الانتفاضة التي تفجرت في مخيمات اللاجئين في غزة في كانون الأول ١٩٨٧، بكل تعبيراتها الى القدس الشرقية. وكانت المؤسسات الاسرائيلية أو الرموز الاسرائيلية في الجزء الشرقي من المدينة مثل البنوك وحافلات ايجد وبيت ارئييل شارون في البلدة القديمة، أهدافا أولى للحجارة، وأحيانا لقنابل المولوتوف التي قذفها الشباب[٩٣] . وكثيرا ما كانت الطرق الرئيسة الواصلة بين مستوطنات القدس الشرقية والجزء الغربي من المدينة تغلق بالحجارة والاطارات المشتعلة. وقد أجبرت المواجهات بين الشباب والشرطة في شعفاط وبيت صفافا وسلوان والعيسوية وأحياء عربية أخرى

---

٩٢ سليم تماري ، المصدر السابق ص ١٧٤

٩٣الشبيبة – نشطاء الانتفاضة – تعبير اطلق على الذين واجهوا الجيش الاسرائيلي في الشوارع

من القدس الشرقية السلطات الاسرائيلية، على تقوية الاجراءات الأمنية في القدس، ولأول مرة في تاريخ المدينة، فرضت الشرطة اجراءا يقوم به الجيش عادة، وهو فرض منع التجول على بعض الأحياء العربية. وفي ٢٢ كانون الثاني، فرض منع التجول على حي الطور في جبل الزيتون، وجلبت قوات من الجيش الاسرائيلي وحرس الحدود الى القدس الشرقية لمساعدة الشرطة التي لم تستطع أن تواجه الأحداث الجديدة[٩٤].

شلت الاضرابات التجارية بمشاركة قوية من تجار القدس الشرقية، واضرابات الطلاب في المداس الخاصة والحكومية، جزءا من المدينة، رغم الكثير من المحاولات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية لكسرها. وفي ١٣ شباط، أغلقت ٣١ مدرسة في القدس الشرقية تديرها البلدية، وتوفر التعليم لحوالي ١٦ ألف طالب فلسطيني. وكان الاغلاق الى أجل غير مسمى. وكان طلاب المدارس الخاصة البالغ عددهم ٢٥ ألفا قد توقفوا عن الدراسة قبل ذلك[٩٥]. وفي ٢٤ كانون الثاني، حاولت الشرطة أن تجبر أصحاب ٢٥ حانوتا قرب باب العامود، على فتح أبواب محلاتهم، إثر اضراب تجاري دام أربعة أسابيع. واعتقلت الشرطة ١٤ تاجرا وسجنتهم لفترة قصيرة. ثم قدموا الى المحاكمة اما محكمة البلدية في القدس، الا أنه وعلى الرغم من استخدام القوة، لم تتمكن السلطات الاسرائيلية من انهاء الاضرابات التي استمرت مدة سنتين على الأقل. كل هذه، هي من أعمال المقاومة في القدس الشرقية، التي كانت عادة أكثر هدوءا من بقية المناطق المحتلة. وقد أبرز ذلك، الروابط القوية بين المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية وبقية السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأظهرت حركة المقاومة في المدينة بوضوح،

---

[٩٤] صحيفة الجروزلم بوست، ١٩٨٨/٢/١٤.

[٩٥] صحيفة الجروزلم بوست، ١٩٨٨/٢/١٤.

فشل توحيد المدينة. وكما قال ميرون بنفنستي في مقابلة مع الجيروسالم بوست "الحدود البلدية التي تضم مخيم شعفاط للاجئين، وتستثنى مخيم اللاجئين في قلنديا أو قرية أبو ديس، هي حدود مصطنعة. لقد تحطمت اسطورة القدس التي تعتبر المدينة مختلفة عن الضفة الغربية. أما بالنسبة للاسرائيليين فانها تعتبر كالخشبة في العين. لقد سرقنا منهم هذا الوهم"[٩٦].

الى جانب خطورة الوضع خلال السنوات الأولى للانتفاضة، استمر بناء المستوطنات الاسرائيلية، وفي تشرين الأول ١٩٩١، قام مستوطنون من حركة (العاد) وهي منظمة يهودية تدعي ملكية ١٥ في المئة من منازل سلوان و ٥٠ في المئة من أرضها، باحتلال خمسة منازل بالقوة في قرية سلوان[٩٧]. وقد تلقى هؤلاء أمرا بالمغادرة، ولكنهم عادوا في كانون الأول. وأظهر سكان سلوان فورا تضامنا مع مستأجري الشقق الفلسطينيين، ودعا المختار الى اجتماع في بيته، قام فيه الفلسطينيون بانشاء مجموعة تضامن سموها لجنة سلوان للدفاع عن الارض[٩٨]. ونظمت اللجنة مؤتمرا صحفيا وقامت بتوجيه نداءات وجمعت الأموال لتغطية تكاليف الاجراءات القضائية للدفاع عن المستأجرين. وغطت مؤسسة الأرض والمياه تكاليف خدمات أحد المحامين، وجاء اناس كثيرون وأقاموا ليلا ونهارا مع المستأجرين الذين كانت بيوتهم مهددة. وقام القائد الوطني فيصل الحسيني وشخصيات وطنية اخرى، بزيارة المستأجرين والنشطاء الوطنيين للاعراب عن تضامنهم معهم ليليا في شهر كانون الأول

---

[٩٦] صحيفة الجروزلم بوست، ١٩٨٨/٢/١٤

[٩٧] صحيفة الجروزلم بوست، ١٩٨٨/٢/١٩.

[٩٨] مقابلة مع عمر يوسف، عضو لجنة الدفاع عن الأراضي في سلوان، آذار ١٩٩٤.

١٩٩١ . وقد اعتبرت الأعمال التي تمت في سلوان مثالا قويا للمقاومة المدنية ضد المستوطنين رغم أن الفلسطينيين لم يستعيدوا كل الشقق المحتلة.

شكلت الانتفاضة نقطة انسلاخ عن الوضع السابق، الذي كان سائدا في القدس مدة عشرين عاما منذ ضم المدينة. وكما لاحظ كثير ممن يراقبون الوضع البلدي، فقد فرضت الانتفاضة حدا واضحا بين جزأي المدينة، حتى أن رئيس بلدية ما يسمى "بالمدينة الموحدة"، اضطر الى الاعتراف بفشل التوحيد . وواصل المحاولة أكثر من أي وقت مضى، رغم المحاولات السابقة لتطوير فكرة تقاسم مسؤوليات الشؤون المحلية بين العرب والاسرائيليين في الأحياء في ظل السيادة الاسرائيلية. كان الحل بالنسبة لرئيس البلدية تيدي كوليك، هو نوع من اللامركزية، الذي تعطي مسؤوليات أكثر للقادة المحليين في أحياء القدس. وعلى الجانب الفلسطيني ومع تفجر الانتفاضة، تكرست حقيقة كون القدس الشرقية جزءا من بقية المناطق المحتلة، ولم يعد ذلك مجرد كلام بياني كما كان الأمر سابقا . وأعلن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس الشرقية[٩٩] . وفي بيان رقم ٢٠، أكدت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أهمية القدس الشرقية باعتبارها مركزا للنشاطات الفلسطينية وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية. وقد حذر البيان من أن "محاولات تهديد القدس المنظمة، قد وصلت الى نقطة حرجة، مما يضع علامات استفهام على مستقبل القدس" . وحذرت أصحاب الأرض من تركهم ممتلكاتهم في القدس خالية[١٠٠] . واقيمت لجان الأحياء التي كانت تتولى الشؤون الحياتية اليومية في

---

٩٩ احندة الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA ١٩٨٩ القدس.

١٠٠ارشيف الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA - القدس..

غياب السلطات الوطنية والبلدية، في القدس الشرقية كما في بقية المناطق المحتلة. وأخذ القادة من مختلف المنظمات الفلسطينية مثل منظمات حقوق الانسان ومراكز الأبحاث ومنظمات مجتمعية أخرى بتوجيه جزء من عملهم نحو الوضع في القدس الشرقية، وأدرك بعضهم الحاجة الى المعلومات فيما يتعلق بمواضيع معينة في القدس الشرقية مثل هدم المنازل ومصادرة الأراضي ومصادرة المستوطنين المنازل الخ. وقد بدأوا في جمع ونشر المعلومات[١٠١]. ثم حاولوا جذب انتباه وسائل الاعلام والمجتمع الدولي، ولكنهم مرة ثانية، لم يصنعوا سياسة عامة أو محددة تخص القدس الشرقية. وكانت الطريق الوحيدة لحل هذه المسائل بالنسبة للقادة الوطنيين الفلسطينيين هي معالجتها على المستوى السياسي والدبلوماسي. وبينما كانوا في انتظار تسوية نهائية يتم التوصل اليها في الفترة اللاحقة، فانهم ركزوا على الضغط الدولي وأهملوا تطوير استراتيجية واقعية على الأرض تستجيب للحاجات العملية للمجتمع القائم في القدس الشرقية.

الفترة الرابعة ١٩٩١ – ١٩٩٤ – المفاوضات

كان الفلسطينيون سنة ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج، معزولين سياسيا عن بقية العالم، وعن العالم العربي. وكانوا يختنقون اقتصاديا. وقد أدى اغلاق المناطق المحتلة الى منع العمال الفلسطينيين من الذهاب الى العمل داخل اسرائيل، وقطعت دول الخليج مساعداتها التي كانت تقدمها الى مؤسسات فلسطينية في المناطق المحتلة سنوات طويلة. كما أدى طرد العمال الفلسطينيين من الكويت الى انخفاض هائل في دخل عائلات كثيرة

---

[١٠١] مقابلة مع جان ابو شقرة، المديرة السابقة للمركز الفلسطيني لحقوق الأنسان. شباط ١٩٩٤.

تعيش في المناطق المحتلة، ودخلت الانتفاضة في أزمة فتوية، مما أدى بدوره الى اضعاف تنسيق المقاومة المدنية. وقاد هذا الوضع من الضعف والعزلة القادة الفلسطينيين الى المشاركين في عملية السلام، التي بادرت اليها الحكومة الاميركية، وافتتحتها في مدريد في تشرين الأول وبدت القناة الدبلوماسية على أنها الحل الوحيد في نظر فتح وهي الفصيل السياسي الرئيس في منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم أنه كانت لدى قادة الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني (فدا) وحزب الشعب، بعض المخاوف حول هذا الخيار، الا أنهم قرروا الانضمام الى وفد المفاوضين. وبعد ارتباكات وسوء تفاهم مع الاسرائيليين، وفي الصفوف الفلسطينية أيضا، توصلت المفاوضات الاسرائيلية-الفلسطينية الى اعلان المبادىء في اوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣، الذي منح الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا في غزة وأريحا لفترة انتقالية، واشترط الا يتم تقرير وضع القدس قبل السنة الثالثة من سنوات الفترة الانتقالية الخمس. وبينما تتواصل المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين في مجرى العملية السلمية، يحاول الفلسطينيون اقامة بنية تحتية لحكومتهم المستقبلية، فانه ليس من شك لديهم بأن القدس الشرقية ينبغي أن تكون عاصمة دولتهم المستقبلية. ولكي يتم ذلك، حاولوا تطوير المؤسسات الوطنية في القدس الشرقية، قام فيصل الحسيني، بالتعاون مع نخبة من شخصيات المدينة بالدعوة الى اقامة مجلس القدس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني ١٩٩٣، من أجل أن يلعب دورا معينا خلال الفترة الانتقالية، ولكي يؤكد أيضا، وضع القدس على اعتبار أنها عاصمة الدولة الفلسطينية[١٠٢]. وكان أحد أهداف هذه الاستراتيجية الجديدة، هو اقامة دوائر حكومية مختلفة في القدس الشرقية، كما هي الحال في أية دولة أخرى.

---

١٠٢ التقرير السنوي للجمعية الفلسطينية PASSIA ١٩٩٣، ص ٤١ .

ومن هذه المؤسسات، مجلس الاسكان الوطني الفلسطيني، ومجلس الصحة الوطني الفلسطيني وبكدار والمكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني ومركز بحث الطاقة الفلسطيني، كلها اقيمت في المدينة، مع أنها تواجه صعوبات عديدة في عملها هناك. وفي شهر كانون الأول الماضي، تبنت الكنيست قانونا يعرف بقانون القدس، يمنع هذه المؤسسات من الاقامة في القدس الشرقية.

وأدركت القيادة الفلسطينية أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة للحفاظ على القدس الشرقية في مواجهة عملية (الأسرلة) التي بدا أن وتيرتها ارتفعت. ومرة أخرى على كل حال، يتبنى القادة الفلسطينيون استراتيجية مقاومة سلبية ودبلوماسية، بدل تطوير استراتيجية شاملة، تأخذ بالحسبان المبادىء السياسية والحاجات العملية للسكان. ومن ذلك أن الاغلاق، وهو الأطول الذي يفرض على القدس أمام الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة والذي يستمر منذ آذار ١٩٩٣، تمت مواجهته بالاساس على الصعيد الدولي بدل أن تتم مواجهته على الارض. لقد حققت المنظمات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وجمعت المعلومات الخاصة بمصادرة الأرض والمنازل، وهدم البيوت وبناء المستوطنات في القدس الشرقية. كما تعقد مؤتمرات وورشات عمل حول القدس هنا وهناك، وتجري نقاشات كثيرة بين الفلسطينيين حول مستقبل القدس وكذلك بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وتقدم اقتراحات مختلفة، ولكن على النقيض من ذلك النشاط الذي يبدو محموما، فان الحقيقة على الارض تشير الى أن الفلسطينيين يخسرون معركة حول القدس. تقول سارة كامنكر Sara Kaminker، وهي مخططة مدينية ومستشارة بلدية، لا يستطيع الفلسطينيون استخدام

٧٠ في المئة من أراضي القدس الشرقية كما يريدون، وبواسطة اجراءات مختلفة كتقسيم القدس الى مناطق والمصادرة، تمكنت السلطات الاسرائيلية من فرض سيطرتها على جزء كبير من الاراضي. واستنادا الى المعلومات الاسرائيلية، فقد أصبح اليهود سنة ١٩٩٣، أغلبية بين مجموع السكان في القدس الشرقية.

٥

الخاتمة

يظهر لنا من خلال تحليل أعمال المقاومة في القدس الشرقية ما بين ١٩٦٧-١٩٩٤، أن الفلسطينيين طوروا استراتيجيتين رئيستين، بغرض الحفاظ على أرض وهوية القدس الشرقية وسكانها. استندت الاستراتيجية الأولى الى مبدأ عدم التعاون مع البلدية والسلطات الاسرائيلية. ورغم أن سكان القدس الشرقية الفلسطينيين تلقوا خدمات البلدية واستخدموا البنية التحتية للمدينة، مثل المياه الجارية والمجاري والمواصلات العامة والطرق، الا أنهم لا يعترفون بالبلدية لا سياسيا ولا على اعتبار انها تمثل مصالحهم. وباستثناء المخاتير الذين واصلوا اداء جزء من دورهم المجتمعي التقليدي ومجالس الأحياء في بيت حنينا والطور وبيت صفافا، التي انشئت في الثمانينات، فقد حاول السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية التقليل من مستوى علاقاتهم بالبلدية الاسرائيلية.

رغم كل المحاولات التي قام بها تيدي كوليك الذي ظل رئيسا للبلدية زمنا طويلا، فانه لم يتمكن من ايجاد ممثلين فلسطينيين يمكنهم أن يوفروا له سبل الادعاء بمشاركة المجتمع الفلسطيني في الشؤون البلدية الرسمية. أقلية صغيرة فقط من الفلسطينيين شاركت في الانتخابات البلدية بينما رفضت أغلبية الشعب اقتراح حنا سنيورة سنة ١٩٨٧ بتشكيل فريق فلسطيني لخوض الانتخابات البلدية. وهكذا فان المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية، لم يتعاون سياسيا لا مع البلدية الاسرائيلية ولا مع الحكومة الاسرائيلية.

الى جانب استراتيجية عدم التعاون هذه، حاول الفلسطينيون حماية المؤسسات الاجتماعية-الاقتصادية والدينية والثقافية التي كانت موجودة قبل ١٩٦٧، كالغرفة التجارية ومستشفى المقاصد وشركة كهرباء القدس. ان وجود مثل هذه المؤسسات وانشاء مؤسسات جديدة مثل المجلس الاسلامي الأعلى، وانشاء المنظمات الشعبية والثقافية، ساعد في حماية السكان الفلسطينيين في شرقي القدس، من سياسة الدمج التي اتبعها رئيس البلدية تيدي كوليك. معظم هذه المنظمات تعتبر نفسها وطنية، وبتقديمها الخدمات الى السكان الفلسطينيين في ارجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، ساهمت في تقوية وضع القدس الشرقية باعتبارها مركزا فلسطينيا للمناطق المحتلة كلها.

ومع ذلك لم ينظم الفلسطينيون استراتيجية مقاومة موحدة للقطاعات كلها بخصوص القدس. كما لم ينظموا استراتيجية محددة على المستوى المحلي. وقامت أجسام سياسية مثل لجنة التوجيه الوطني ١٩٦٧-١٩٦٩ والجبهة الوطنية الفلسطينية

١٩٧٣-١٩٧٦ ولجنة التوجيه الوطني الثانية ١٩٧٨-١٩٨١ بتنظيم مقاومة على المستوى الوطني.

وقد رفض الفلسطينيون عن وعي أن يميزوا بين المقاومة من أجل القدس وبين نضال بقية سكان الضفة الغربية وغزة. وخلال السبعة والعشرين عاما الأخيرة، لم تطور أية منظمة أو منظمة شمولية أية استراتيجية محددة للمقاومة من أجل القدس الشرقية، رغم أن الاسرائيليين طوروا استراتيجية محددة من أجل ما أسموه "القدس الموحدة".

كانت فعاليات واستراتيجيات المقاومة منظمة، بموجب القطاعات أساسا، مثل التجارة والتعليم والصحة والشؤون الدينية والمهنية وما الى ذلك. وحين كانت فعاليات المقاومة تشمل قطاعات مختلفة كما في حالة الاضرابات العامة، فان ركائز المقاومة هنا كانت وطنية، كالاضرابات في ذكري اعلان بلفور، أو حرب الأيام الستة أو زيارة وزير الخارجية الأميركية، أو ممثل الأمم المتحدة وما الى ذلك، وكانت هذه هي الحال في الانتفاضة أيضا.

وكما رأينا من قبل، فان عملية (الأسرلة) تتدخل أساسا في البنية الجغرافية والسكانية للمدينة. انها مثل سياسة الاستيطان المطبقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن القدس الشرقية هي موضوع مميز. صحيح أن وضع أراضي القدس الشرقية المضمومة بالنسبة للسلطات الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي تدفعهم الى اعتبار القدس اولوية سياسية. وازعم أن هيمنة البعد الوطني للمقاومة الفلسطينية قد ساهم في اضعاف الاهتمام بالمقاومة على الصعيد الموقعي. ويعتقد الكثيرون من القادة

الفلسطينيين، بأن تطوير استراتيجية مقاومة محددة، بخصوص القدس الشرقية، قد يفصل السكان فيها عن بقية الضفة الغربية، ويضعف المقاومة الوطنية.

يبدو لي أن هذا خطأ في التفكير، لاننا نتعامل بالضبط مع مسألة استراتيجية (بما يشبه المعنى العسكري للكلمة)، ضمن السياق العام لهدف كسب الحرب لصالح التحرير الوطني وتقرير المصير. وتشكل القدس الشرقية، جبهة خاصة ومنفصلة كما يجب التعامل معها على هذا الاساس. انها ليست قضية مختلفة، لا شك في ذلك. انها جزء من الكل الفلسطيني، ولكن هذا لا يبرر الاتجاه التاريخي العام الذي يعامل القدس على انها جزء غير مميز من النضال الوطني العام. انها بالطبع جزء من ذلك النضال، الا أنه بسبب مركزيتها، وتصميم اسرائيل على (أسرلتها) كليا، وبسبب ضعف الفلسطينيين، وضعف قبضتهم على الجزء الشرقي من المدينة، فانها بحاجة الى معاملة خاصة.

وكما أشرنا سابقا، فان وجود المؤسسات الخاصة بالتنمية وبالصحة والتعليم والمرأة وحقوق الانسان الخ، وكذلك بالنشاطات الثقافية مثل الموسيقى والمسرح والاعلام، قد ساهم في تطوير وحفظ الاحساس بأن القدس الشرقية، هي ملك للشعب الفلسطيني بالمفاهيم الوطنية. لقد اقام السكان الفلسطينيون هذه المؤسسات الاقتصادية والدينية والمهنية والثقافية والمجتمعية والتنظيمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في القدس الشرقية وحموها، ولقد خلق هذا كما نفترض عددا من الظروف المعينة الضرورية للتنمية المحلية في القدس الشرقية.

وكما عرفنا سابقا، فان التطور المحلي يمكن أن يشير الى ممارسات جماعية، تبادر اليها الجمعيات الشعبية، وروابط الأحياء والمنظمات المجتمعية التي تتولى أمر توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التنموية لمجتمعها المحلي، وقد تكون هذه المبادرات مشاريع على نطاق ضيق، تهتم بحاجات محددة أو تشمل تنظيم شراكات أو تقوية العمل المشترك بين شركاء، من أجل تفصيل وتنفيذ تنمية محلية اجتماعية واقتصادية.

في حالة القدس الشرقية، فان هذا التحليل يظهر أن وجود وعمل المؤسسات والتنظيمات قد أسهم الى حد معين برفاه المجتمع الفلسطيني والمحافظة على هويته العربية والفلسطينية، كما يمكن القول بأن هذه المؤسسات استجابت لحاجات المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية، رغم أن ذلك كان ضمن حدود معينة، وضمن أجواء معينة، وفي سنة ١٩٩٥، ورغم حقيقة وجودهم تحت الاحتلال فان الفلسطينيين أنشأوا دوائر ومؤسسات مختلفة، لديها الامكانية أن تتولى السيطرة الكاملة على الشؤون البلدية في القدس الشرقية. ومع ذلك، فان مجرد وجود هذه التنظيمات لا يكفي لتأكيد أنه تم تحقيق التطور المحلي الفلسطيني بطل حقيقي. إن أهم شرط للتطور المحلي، هو السيادة السياسية، والسيطرة على الأرض، وربما كانت هذه هي العقبة الأساس أمام الفلسطينيين.

سيتم التفاوض حول القدس "في اقرب وقت وقبل انتهاء السنة الثالثة من المرحلة الأنتقالية" بين ممثلي الشعب الفلسطيني والحكومة الاسرائيلية، ولا يستطيع أحد الآن التنبؤ بنتائج هذه المفاوضات الدبلوماسية.

هناك اقتراحات عديدة، خاصة بوضع القدس، من مثل أن القدس كمدينة مفتوحة تمثل عاصمتين لدولتين أو عاصمة واحدة لدولتين ببلدية مشتركة. ومع ذلك، فانه بخصوص الأرض، ورغم أن حوالي ٤٠ في المئة من الأرض قد صودرت، فانه ما زالت للفلسطينيين الفرصة لمنع المزيد من الخسارة. ورغم أن خبرتهم السابقة، تظهر أن النضال من أجل الأرض كان النقطة الأضعف في نضالهم، فان هناك امكانيات ما زالت متوفرة للمقاومة. الا أن المقاومة بحاجة الى تقاسم المعلومات وتطوير استراتيجية مشتركة وموحدة لتشمل ليس فقط السياسيين والبيروقراطيين في المؤسسات الفلسطينية، بل في المجتمع المحلي أيضا، والسكان الذين تواجههم المشاكل اليومية في القدس الشرقية. يجب اتخاذ اجراءات مرئية وأعمال جماهيرية الى جانب المبادرات السياسية.

على الفلسطينيين أن يحددوا استراتيجية هجومية، بحيث يبطلون مقدما أية أعمال اسرائيلية اضافية، وبالتالي، فان عليهم أن يبحثوا أيضا مستقبل القدس الشرقية بمفاهيم تنموية. ولكي تكون التنمية المحلية متماسكة وواضحة، فانها بحاجة الى استراتيجية وتضامن عامين، مستندين الى تفهم الحاجات التي يحددها المجتمع لنفسه.

ان التنمية المحلية تتضمن نشاطات لامركزية واشاعة الديموقراطية في الشؤون المحلية، بين المجموعات المختلفة من العوامل المشاركة في العملية. ومن خلال روابط الأحياء والتنظيمات الشعبية، فان بامكان المجتمع حينئذ أن يصبح أحد أعمدة مثل هذا المشروع.

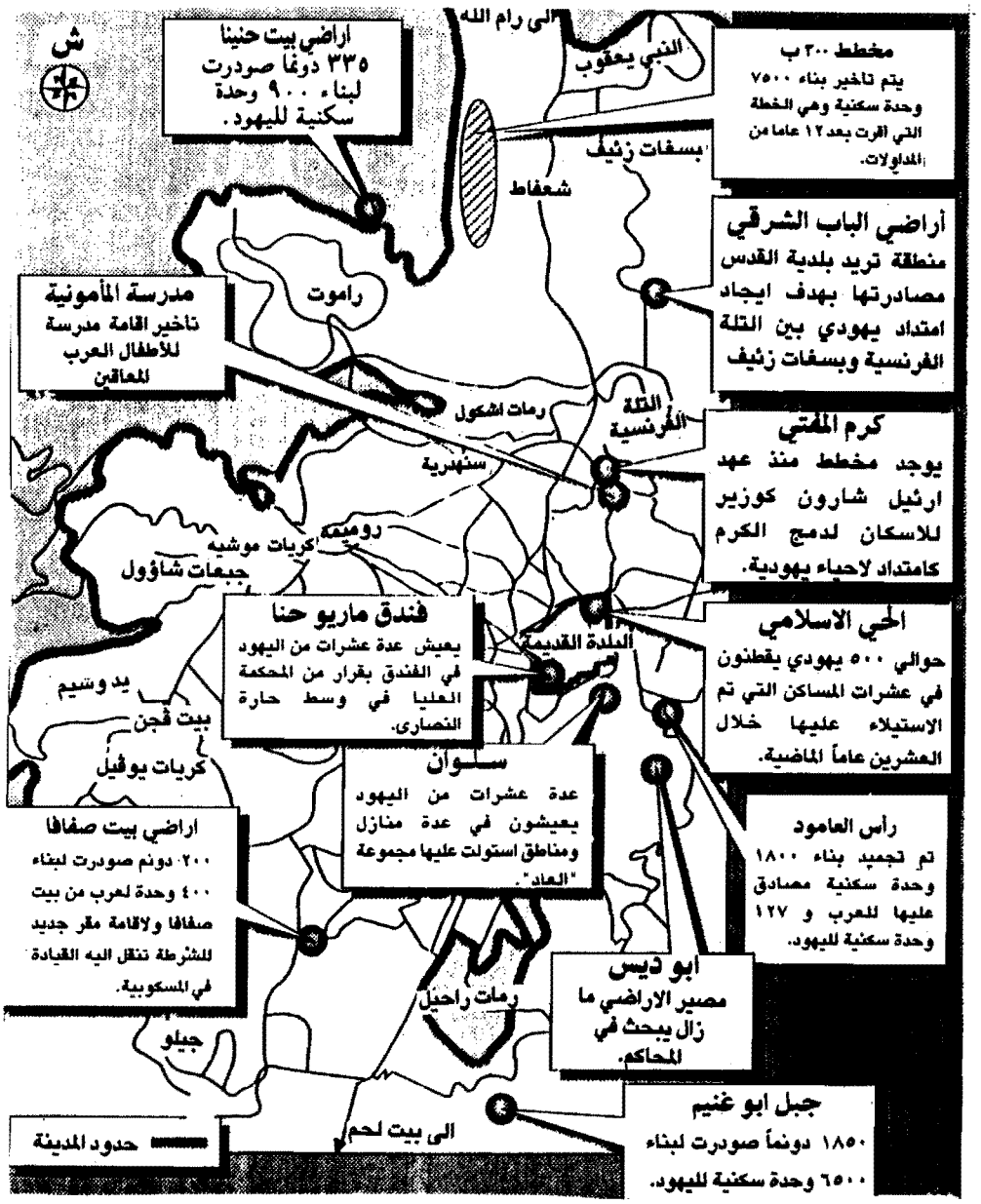

نشرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٩٥ هذه الخارطة لتوضيح مخططات البناء للفلسطينيين في القدس العربية والتي تبحثها اللجان الاسرائيلية منذ ١٢ عاما وأعادت نشرها صحيفة القدس العدد ٩٢٢٥ صفحة (٧) تاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٩٥.